



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

التمويل الإسلامي ودوره في معالجة
الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

تحت إشراف:

عز الدين شرون

من إعداد الطالبين:

مخناش آية جمانة

نسيب إلياس

لجنة المناقشة

المؤسسة	الصفة	الرتبة	الاسم واللقب
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا	أستاذة مساعدة (أ)	بوشنقىير فتيحة
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا مقرر	أستاذ محاضر (أ)	عز الدين شرون
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا	أستاذة محاضرة (أ)	دموش وسيلة

السنة الجامعية: 2021-2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

التمويل الإسلامي ودوره في معالجة
الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

تحت إشراف:

عز الدين شرون

من إعداد الطالبين:

مخناش آية جمانة

نسيب إلياس

لجنة المناقشة

المؤسسة	الصفة	الرتبة	الاسم واللقب
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا	أستاذة مساعدة (أ)	بوشنقىير فتيحة
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا مقرر	أستاذ محاضر (أ)	عز الدين شرون
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا	أستاذة محاضرة (أ)	دموش وسيلة

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وعرفان

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "

بادئ ذي بدء نحمد الله عز وجل الذي وفقنا وسدد خطانا وأزاح الغشاوة عن قلوبنا

وجعلنا من أمة سيد الانام "محمد صلى الله عليه وسلم" وأنار عقولنا بنور العلم وجعله سراجا

منيرا يضيء دروبنا في دياجن الظلام

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل، نتوجه بالشكر الى

استاذنا الفاضل "عز الدين شرون"

الذي لم يبخل علينا بتوجيه ملاحظات والنصائح والتوجيهات القيمة خلال فترة البحث

الى كل أستاذة قسم العلوم الاقتصادية

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعدنا من قريب او بعيد لإتمام هذا العمل

الى كل طلبة الاقتصاد الدولي

"ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

من جعل الجنة تحددت اقدمها، ويعجز اللسان عن وصفها، التي غمرتني بعطفها

"والدتي الغالية أطال الله في عمرها"

إلى من علمني الاعتماد على النفس والثقة في النفس

"أبي الفاضل اطال الله في عمره"

إلى جدي وجدتي رحمهما الله

إلى جميع أخوالي وخالاتي

إلى جميع اعمامي وعماتي

إلى جميع زميلاتي وزملائي

إلى كل من ساعدني في هذا العمل وطيلة مشواري الدراسي للوصول الى ما وصلت اليه

آية جمانة*إلياس

مُلَخَّص

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة البحث عن الآثار التي تنتج عن استخدام الصيغ التمويلية المختلفة في معالجة الازمة الاقتصادية وذلك محاولة منا عرض محطات نظرية لاهم أنواع صيغ التمويل الإسلامي بالإضافة للتعرف على خصائصه وأهميته التي يمتاز بها، وكيف يمكن للتمويل الإسلامي ان يوفر للدول النامية منها الجزائر إمكانية معالجة أزمة تقلبات أسعار النفط التي ظهرت بوادرها في الجزائر مع منتصف سنة 2014 بسبب انهيار أسعار البترول انهيارا مستمرا، وهذا راجع الى عوامل اقتصادية وعوامل سياسية، وبما ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهذه الازمة الاقتصادية اربكت الاقتصاد الجزائري. وقد تم دراسة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر بالاعتماد على الدور الإيجابي لصيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الجزائر ومدى فعاليتها في علاج الازمة الراهنة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الأزمة الاقتصادية، أزمة النفط.

Summary

This study aimed to search for the effects that result from the use of different financing formulas in addressing the economic crisis, and this is an attempt from us to present theoretical stations for the most important types of Islamic financing formulas, in addition to identifying its characteristics and importance that characterizes it, and how Islamic finance can provide developing countries, including Algeria, with the possibility of addressing the crisis. Fluctuations in oil prices that appeared in Algeria with the middle of 2014 due to the continuous collapse of oil prices, and this is due to economic and political factors, and since the Algerian economy is a rentier economy, this economic crisis has confused the Algerian economy. The reality of Islamic finance in Algeria has been studied based on the positive role of the Islamic finance formulas applied in Algeria and their effectiveness in treating the current crisis.

Keywords: Islamic finance, economic crisis, oil crisis.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرهان
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال والجداول
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: التمويل الإسلامي والأزمة الاقتصادية.
01	تمهيد.
02	المبحث الأول: مفاهيم حول التمويل الإسلامي والأزمة الاقتصادية.
02	المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي.
02	الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه
04	الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي
04	الفرع الثالث: أهداف التمويل الإسلامي
05	المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي.
05	الفرع الأول: صيغ البيوع
10	الفرع الثاني: صيغ المشاركة
13	الفرع الثالث: صيغ التكافل والتضامن
15	المطلب الثالث: ماهية الازمات الاقتصادية.
15	الفرع الأول: مفهوم الازمات الاقتصادية

16	الفرع الثاني: خصائص الازمات الاقتصادية
17	الفرع الثالث: أنواع الازمات الاقتصادية
18	المطلب الرابع: مؤشرات وأسباب ومراحل الأزمات الاقتصادية
18	الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية للازمات
19	الفرع الثاني: أسباب ونتائج الازمات الاقتصادية
20	الفرع الثالث: مراحل الازمات الاقتصادية
22	المبحث الثاني: علاقة التمويل الإسلامي بالأزمات الاقتصادية
22	المطلب الأول: أسباب الازمة الاقتصادية من منظور إسلامي
23	المطلب الثاني: دور التمويل الإسلامي في علاج الازمات الاقتصادية
25	المطلب الثالث: عقبات تفعيل دور التمويل الاسلامي
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات المحلية
28	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
29	المطلب الثالث: القيمة المضافة
30	خلاصة
الفصل الثاني: دور التمويل الإسلامي في علاج الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2020-2014	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: أزمة تقلبات أسعار النفط

34	المطلب الأول: الازمة الاقتصادية البترولية 2014
34	الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي
34	الفرع الثاني: نشأة الصدمة النفطية
40	المطلب الثاني: أسباب أزمة تقلبات أسعار النفط 2014
40	الفرع الأول: الأسباب السياسية
40	الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية
43	المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر
44	المطلب الأول: البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر والتطورات التشريعية
44	الفرع الأول: بنك البركة الجزائري
46	الفرع الثاني: بنك السلام
47	الفرع الثالث: تطورات التشريعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر
49	المطلب الثاني: دور البنوك الإسلامية في معالجة أزمة اقتصادية
51	المطلب الثالث: تقييم التمويل الإسلامي في الجزائر.
51	الفرع الأول: المشاكل التي تعاني منها المصارف الإسلامية في الجزائر
52	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية
54	خلاصة
56	خاتمة
60	المراجع

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
36	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الجزائري 2020-2014	01
38	تطورات الإيرادات العادية وغير عادية 2020-2014	02
39	تطورات حجم النفقات العامة 2020-2014	03
50	تطور ودائع العملاء في بنك السلام	04

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
19	المؤشرات الدالة على وقوع الازمات	01
36	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الجزائري 2020-2014	02
37	تطورات الإيرادات العادية وغير عادية 2020-2014	03
39	تطورات حجم النفقات العامة 2020-2014	04

مقدمة

مقدمة:

شهدت النظم المالية في العالم تغيرات عديدة خلال القرن العشرين، خاصة بعد تحرير الأسواق المالية وتحركات رؤوس الأموال وظهور ما يعرف بالمشتقات المالية، الامر الذي أدى إلى ظهور اضطرابات مالية سجلت عدد من الأزمات المالية المحلية والإقليمية، اذ يحتل التمويل مكانة جيدة في هذا النظام نظرا الى روافده المتعددة التي من خلالها يشعر الفرد في المجتمع الإسلامي بالراحة والطمأنينة والرفاهية الاقتصادية وتتجلى هذه الحقيقة في جوانب نظام التمويل الإسلامي.

فالتمويل الإسلامي عرف تطورا بارزا في مجال العولمة المالية، ويمكن ان يشهد توسعا جديدا في المستقبل من خلال الابتعاد كل البعد عن التعاملات في القطاعات غير المشروعة والاستثمار فيها. إذ يسعى التمويل الإسلامي رغم حداثة تجربته في الجزائر، إلى تقديم منتجات مالية إسلامية، ورسوم سياسة تمويلية تحترم الضوابط الشرعية.

في هذا السياق ومع انهيار رأسمال النفط سنة 2014 والتي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني مسببة ازمة اقتصادية في الجزائر، باعتبار أن قطاع المحروقات في الجزائر يحتل مكانة هامة في الاقتصاد والتي يفوق نسبة 95 % من صادراتها، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات والتقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

لهذا نجد ان الجزائر لجأت الى سياسة جديدة ألا وهي التمويل الإسلامي وذلك لتجنب ومنع مختلف الأزمات الاقتصادية من خلال الاعتماد على صيغته المختلفة توافقا واحكام الشريعة الإسلامية.

1- الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما دور التمويل الإسلامي في معالجة أزمة اقتصادية؟
- وعليه تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هو التمويل الإسلامي؟
- فيما يساهم التمويل الإسلامي؟
- كيف يمكن للتمويل الإسلامي معالجة الازمة الاقتصادية؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والاسئلة الفرعية يستدعي ذلك وضع الفرضيات التالية:

مقدمة

- المقصود بالتمويل الإسلامي هو الإطار الشامل والانماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي.
- يساهم التمويل الإسلامي في تمويل النشاط الاقتصادي.
- يمكن للتمويل الإسلامي معالجة الازمة الاقتصادية بالاعتماد على صيغه المختلفة عن طريق الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

3-أسباب اختيار الموضوع:

- يعتبر التمويل الإسلامي موضوع الساعة في الوقت الراهن.
- التعرف على دور التمويل الإسلامي في معالجة الازمة الاقتصادية
- ضرورة تسليط الضوء على التمويل الإسلامي وبيان صيغه وكل ما يتعلق به.

4-أهداف البحث وأهميته:

الأهداف:

- يهدف البحث لدراسة الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في معالجة الازمة الاقتصادية.
- التعرف على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر.
- توضيح الآثار والمشاكل التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر.

الأهمية:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على المعنى الحقيقي للتمويل الإسلامي والاهمية الكبيرة التي يتمتع بها والخصائص التي يتمتع بها خاصة تركيزه على تحويل النشاط الحقيقي.

5-حدود الدراسة:

يكمّن إطار الدراسة حول الاقتصاد الجزائري وبما فيه الازمة الاقتصادية الراهنة في الفترة 2014 الى 2020 والتي ظهرت فيه عدم استقرار أسعار البترول، اما بعدها المكاني فكان الجزائر.

6- منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك استنادا لطبيعة الموضوع استعملنا المنهج الوصفي لعرض المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتمويل الإسلامي والازمة الاقتصادية، اما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في تحليل بعض الاحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

6- صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على الاحصائيات.
- ضيق الوقت

7- هيكل البحث:

من اجل معالجة الإشكالية ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة تم تقسيم البحث الى فصلين:

الفصل الأول جاء تحت عنوان "التمويل الإسلامي والازمة الاقتصادية " وذلك بالتطرق الى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي والازمة الاقتصادية، المبحث الثاني العلاقة بين التمويل الإسلامي والأزمات الاقتصادية، اما المبحث الثالث كان تحت الدراسات السابقة. الفصل الثاني "دور التمويل الإسلامي في معالجة الازمة الاقتصادية"، وذلك بالتطرق الى مبحثين، الأول: ازمة تقلبات أسعار النفط 2014، 2020، المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر.

الفصل النظري

الفصل الأول

التمويل الإسلامي والأزمات الاقتصادية

تمهيد:

أصبح للتمويل الإسلامي دور فعال داخل البنوك الإسلامية، إذ إن صيغ التمويل الإسلامي تعتبر توظيفاً لموارد البنك، حيث تقع على عاتقها مسؤوليات اقتصادية واجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تواجهها هذه المصارف فوجود هذه الأخيرة يعد أمراً ضرورياً لتوافقها مع الشريعة الإسلامية وهذا يؤدي إلى إيجاد أداة فعالة تستخدم في تقليل ومعالجة الأزمات الاقتصادية وفي هذا الفصل سيتم التطرف إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي والأزمة الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة بين التمويل الإسلامي والأزمة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي والأزمة الاقتصادية.

تحتل عملية التمويل الاسلامي اهمية بالغة في الانظمة الاقتصادية خاصة مع متطلبات العصر اصبحت المصارف الاسلامية ضرورة حتمية اقتصادية لكل مجتمع اسلامي يرفض التعامل بالربا، حيث تعزز المصارف الاسلامي هذه الركيزة، خاصة لكل مجتمع اسلامي يرفض التعامل بالربا وذلك في بيئة مصرفية تحكمها قواعد وضوابط شرعية سننتطرق في هذا المبحث الى:

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي.

سوف نبرز في المطلب اهم التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل الاسلامي بالإضافة الى خصائصه، اهميته، وصيغه المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه.

في هذا الفرع سنبرز مفهوم التمويل الإسلامي، إضافة الى اهم الخصائص التي يتميز بها.

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي.

التعريف لغة: ما ملكته من جميع الأشياء، وصلت بعدها بمال، صلت وتمولت، كله كثر ماله¹.
التعريف اصطلاحاً: مجموعة الفعاليات التي تؤدي الى توفير الأموال اللازمة للدفع، والغرض منه تزويد القطاعات الاقتصادية بالأموال اللازمة لتحقيق اهدافه².
 عرفه "منذر قحف" بأنه: "تقديم ثروة عينة او نقدية، بقصد الاسترباح من مالها الى شخص اخر يديرها فيها لقاء عائد نتيجة احكار شرعية"³.

وحسب تعريف "فؤاد السرطاوي" بأنه: "ان يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص اخر ما على سبيل التبرع او على سبيل التعاون بين الطرفين من اجل استثماره بقصد الحصول على

1 - أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي، لسان العرب، دار المعارف، ط1، القاهرة، ص636
 2 - قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص50
 3 - محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لاهم مصادر التمويل، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دس، ص31

ارباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في راس المال واتخاذ القرار الاداري والاستثماري"¹.

في حين يعرف "محمد البلتجي" على انه: "تقديم تمويل عيني او معنوي الى المؤسسات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، ووفق معايير وضوابط شرفية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"².

ويعرف التمويل الإسلامي كذلك بانه: " تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس مال او انه قيام مباشرة بسلعة لتباع للأمر بالشراء"³.

حسب التعاريف السابقة نتوصل الى التعريف الشامل:

التمويل الاسلامي هي عبارة عن مجموعة من النماذج والصيغ المختلفة التي تحكم البيئة المصرفية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بقواعد الشريعة الاسلامية وأصولها.

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي

يمكن استخلاص أهم خصائص التمويل الإسلامي فيما يلي⁴:

- **استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء:** تستند هذه الخاصية الى القاعدة الاسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" (البقرة 275).
- **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** الذي يهدف الى امتزاج عناصر الانتاج ببعضها البعض وبالتالي فان اي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي في زيادة عناصر الانتاج، مما يبين قدرة مصادر التمويل الاستثماري الاسلامية على تنمية طاقات المجتمع.

¹ - سيع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 32 (02)، جامعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الاغواط، الجزائر، ص221

² - المرجع نفسه، ص221

³ - موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل استراتيجي مالي، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2013، ص116

⁴ - خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الازمة المالية 2008، رسالة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن احمد، وهران، الجزائر، 2015، ص55

• **توجه المال نحو الانفاق المشروع:** يجب ان يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا يتفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي الى مفسدة الفرد والمجتمع.

• **التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الاخلاق الفاضلة:** من خصائص التمويل الاسلامي هي تربية روح الفرد على الاخلاق الفاضلة والصفات الحسنة فهو يربي فيه صفات الامانة والثقة بالنفس والاخلاص والالتقان في العمل.

• **التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وابداعاته:** من اهم خصائص التمويل الاسلامي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والابداعية بحيث يكون التمويل الاسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والابداعات.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي

إن أهمية التمويل الإسلامي المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء كمنهج التكامل للحياة والدور المتكامل الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع. فالتمويل الإسلامي بصفة نابعا من المبادئ السمحاء لا تقتصر على تلبية الحاجات المادية للفرد فقط بل انه يوازن وبشكل دقيق الحاجات المادية والحاجات المعنوية فهو بقدر ما يكون قادر على تلبية الحاجات المادية فانه بمصادرة المختلفة يربي في الفرد المسلم صفة الامانة، الثقة بالنفس، الاخلاص، الالتقان في العمل ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل.

كما ان التمويل الإسلامي اسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث انه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائية لدينه ووطنه وبالتالي فان التمويل الاسلامي بمصادرة المختلفة يوجه سلوك واهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع¹.

الفرع الثالث: أهداف التمويل الإسلامي.

• **تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية:** ان الاقتصاد الاسلامي يبين مدى خطورة التعامل بالقروض الربوية، وان يتحكم البعض بأقوات الاخرين، ونشر الفساد الاقتصادي من خلال الربا

¹ - محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للشركات الصغيرة دراسة اهم مخاطر التمويل، الازمة العربية للعلاقات المالية المصرفية، كلية العلوم المالية المصرفية، قسم المصارف الإسلامية، ص30

والمضاربات الوهمية وغيرها بتوجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة انتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.

- **تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية:** تسعى البنوك الإسلامية لتلبية جميع حاجات الفرد المصرفية من خلال توفير المعاملات البنكية التي تتماشى وفق الشريعة الإسلامية.
- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كاهل الجهاز المصرفي ثم تتوقف قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في عملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الافراد والمؤسسات ذات الفائض واستخدامها الاستخدام الامثل وفق سلم اولويات متفق عليه.
- **تحقيق التكافل الاجتماعي:** يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته، لان الدافع الاساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الانشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت، وذلك من خلال، عدم استغلال البشر لبعضهم البعض او ان ينتهز أحدهم حاجة الآخر ليدخل معه عملية الربا، رعاية متطلبات ومصالح المجتمع من خلال الصدق في المعاملات واجتناب الغش والتدليس¹.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي.

نتطرق في هذا المطلب الى صيغ البيوع، صيغ المشاركة، وصيغ التكامل والتضامن.

الفرع الأول: صيغ البيوع (الهامش المعلوم).

سنبرز في هذا الفرع التمويل بالمرابحة، التمويل بالسلم، التمويل بالاستصناع، والتمويل بالإجارة.

أولا: التمويل بالمرابحة.

1- مفهوم المرابحة:

لغة: المرابحة مشتقة من الربح، وأربحته على سلعة أي اعطيته ربحا²

1 - خاطر سعديّة، مرجع سبق ذكره، ص58

2 - ابن منظور، لسان العرب، ج2، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص1103

اصطلاحاً: بيع المرابحة هو بيع الشيء بثمنه مضاف إليه زيادة معينة وهو من بيوع الأمانة بحيث تنقسم البيوع الى بيوع مساومة لا يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة، وبيوع امانة يشترط فيها الثمن الأصلي للسلعة¹.

2- شروط المرابحة:

تتمثل شروط المرابحة فيما يلي²:

- يشترط معلومية الثمن الأول للسلعة من قبل.
- بيان سعر السلعة الأصلي وما تم إضافة عليها من تكلفة، كالنقل والتخزين والضرائب.
- بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها او كقيمة نقدية.
- بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري وكيفية نقل ملكيتها من قبل البائع وان يكون البيع للسلعة عرضاً مقابل نقود.
- ان تكون السلعة من ذوات الامثال، أي ان يكون لها مثل كالمكليات والموازين...
- بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع المشتري.

3- أنواع التمويل بالمرابحة.

تتلخص أنواع التمويل بالمرابحة فيما يلي:

- ❖ **بيع المرابحة العادية:** وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتحن فيهما البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة الى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك البائع بثمن مريح، ويتفق عليه، وتسمى كذلك بالمرابحة الفقهية ونظراً لان هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم مع طبيعة نشاطه وتتمثل في بيع المرابحة للأمر بالشراء³.

¹ - شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص18

² - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2012، ص238

³ - شوقي بورقبة، المرجع السابق، ص19

❖ **المرابحة المصرفية (المرابحة للأمر بالشراء):** وهي من صور المربحة المنتشرة في واقعنا المعاصر، التي يشتري فيها البنك السلعة بناء على طلب المشتري وذلك على أساس وعده بشراء تلك السلعة مرابحة، ببيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقسام معينة، وعلى ذلك يتكون عقد المربحة للأمر بالشراء صادرت الطالب لشراء السلعة بالمربحة من البائع الأول إذا تحققت الاوصاف المتفق عليها، والثمن والريح عقد الشراء بين البائع الأول إذا تحققت الاوصاف المتفق عليها، والثمن والريح عقد الشراء بين البائع الأول والبنك الإسلامي وعقد الشراء بين البائع الأول والبنك الإسلامي¹.

ثانياً: التمويل بالسلم.

1- مفهوم السلم:

لغة: يعني التقديم والتسليف، ويسمى أيضا السلف².

اصطلاحاً: هو عبارة عن بيع موصوف في الذمة ببذل يعطي عاجلاً، فالآجال هو السلعة المبيعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد اجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه للمشتري كاملاً بمجلس العقد³.

2- شروط السلم:

تتمثل الشروط في⁴:

- ان يكون ديناً موصوفاً في الذمة.
- ان يكون معلوم الجنس والنوع والقدرة والصفة.
- ان يكون مؤجلاً التسليم الى اجل معلوم.
- ان يعرف مكان التسليم.

1 - شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص19

2 - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، ج3، ص194

3 - شوقي بورقبة، المرجع السابق، ص22

4 - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة، إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، 2010، ص162، 163

3- أنواع السلم:

يوجد في المصارف الإسلامية نوعان من التمويل بالسلم¹:

- **السلم العادي:** يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت أجل.
- **السلم الموازي:** يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حصول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول الى المشتري بشرط ان يكون الالتزام في العقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي ان لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم، لذلك يعتبر السلك أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي².

ثالثا: التمويل بالاستصناع.

1- مفهوم الاستصناع:

لغة: هو طلب الضعة، واستصنع الشيء دعا الى ضعه³.

اصطلاحا: هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل، أي انه عقد بيع على ان يكون المبيع

في ذمة البائع يسلمه الى المشتري في المستقبل بعد ان يقوم بصنعه⁴.

2- شروط الاستصناع:

هناك عدة احكام لصحة عقد الاستصناع تتضمن⁵:

- ان يكون العمل والعين من الصانع، والا كان عقد إيجاره.
- ان يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر.
- ان يكون الاستصناع في الأشياء التي يتعامل بها الناس، أي المعلومة لهم والا كان البيع بيع سليم.

- عقد الاستصناع عقد بيع ملزم بعد الاستصناع، وهو عقد غير لازم قبل ذلك.

1 - شوقي بورقبة، المرجع السابق، ص22

2 - المرجع نفسه، ص34

3 - ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ج3، ص481

4 - موسى مبارك خالد، مرجع سبق ذكره، ص137

5 - محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص285، 285

- ليس شرط ان يتم دفع الثمن عند العقد، لأنه ليس بيع تسليم بل يمكن تأجيله الى ما بعد التصنيع.

3- أنواع التمويل بالاستصناع:

- ❖ الاستصناع العادي: حيث يقوم البنك في هذه الحالة بضاعة السلعة الواحدة محل العقد بنفسه¹.
- ❖ الاستصناع الموازي: وهو ان يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين أحدهما العميل طالب السلعة يكون البنك فيه دور الطابع الأمر مع القادر على البضاعة².

رابعاً: التمويل بالإجارة.

1- مفهوم الإجارة:

- لغة: الاجارة مشتقة من الاجر وهو ما أعطيت من اجرفي عمل³.
- اصطلاحاً: يمكن تعريف الاجارة بانها: " عقد على منفعة مقصودة مباحة معلومة بعوض معلوم يدفع او انها اتفاق تعاقدى بين طرفين يمنح بمقتضاه المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل اجرة معلومة تدفع حسب الاتفاق"⁴.

2- شروط الإجارة:

يشترط في منفعة العقود على تأجيرها ما يلي⁵:

- ان تكون المنفعة مباحة شرعاً.
- ان تكون معلومة عند التعاقد.
- ان تكون مقدورة التسليم.
- ان لا تكون المنفعة مبيعة بشكل يخل الانتفاع او يمنعه.

3- أنواع الاجارة:

- ❖ الإجارة التشغيلية: وتعني ان يقوم البنك الإسلامي بشراء أصل من الأصول الثابتة، مثل المباني والأراضي والآلات والمعدات، وذلك بهدف تأجيرها الى الغير وحسب عقود اجارة تتضمن بدل

1 - شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص23

2- المرجع نفسه، ص23

3 - ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ج1، ص24

4 - شوقي بورقبة، المرجع السابق، ص25

5 - حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص196.

الاجارة والمدة الزمنية للعقد التي يعود من الأصول المعمرة وذات قيمة عالية بالنسبة للمستأجر المستهدف¹.

❖ **الاجارة المنتهية بالتمليك:** والاجارة المنتهية بالتمليك كالاجارة التشغيلية ولكنها مقرونة بخيار التملك في نهاية العقد، فهي تهدف الى تمليك المستأجر للعين المؤجر، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا من قبل البنوك الإسلامية وهي قائمة على تمويل العميل من اجل الحصول على أحد الأصول الثابتة من خلال قيام البنك بشراء الأصل المطلوب وتأجيره للعميل مع إمكانية تملكه له إذا استمر بالالتزام بشروط العقد².

الفرع الثاني: صيغ المشاركة.

سنبرز في هذا الفرع التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة

أولاً: التمويل بالمشاركة.

1- مفهوم المشاركة:

لغة: لفظ مشتق من الشركة مخالطة الشريكين، يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا³.

اصطلاحاً: عقد يلتزم بمقتضاه شخصان او أكثر بان يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصة من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم البنك من خلالها بتمويل عملائه في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، وذلك بتقديم مبلغ مالي دفعة واحدة او على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة⁴.

2- شروط المشاركة:

تتمثل الشروط فيما يلي⁵:

- ان يكون رأس المال نقدياً حاضراً عند بدأ العمليات وألا يكون ديناً.

1 - محمد محمود العجلوتي، مرجع سبق ذكره، ص 268

2 - المرجع نفسه، ص 269

3 - مخاطر سعودية، مرجع سبق ذكره، ص 100

4 - سعيد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 294، السعودية، 1997، ص 56.

5 - شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 163

- يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء بحسب الاتفاق.
- تقسم الخسارة ان وقعت حسب نسبة ملكية راس المال ما لم يثبت تعدي او تقصير من أحد الطرفين.

3- أنواع المشاركة:

يقسم التمويل بالمشاركة الى قسمين رئيسيين:

- ❖ **المشاركة الدائمة (المستمرة):** وهي المشاركة التي يرتبط اجلها باجل المشروع الممول نفسه فالمشاركة قائمة طالما بقي المشروع قائما، ولا يمنع هذا بطبيعة الحال أيا من الشركاء من بيع حصته او التصرف فيها بشكل ينهي مشاركته في المشروع، كما يمكن للبنك المشاركة بالمشاركة مع أحد العملاء في صفقة معينة كعملية استيراد او تصدير كمية من السلع¹.
- ❖ **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** هي نوع من المشاركة بين البنك والعمل الذي يكون له الحق ان يحل محل البنك في ملكية المشروع اما دفعة واحدة او على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية.

ثانيا: التمويل بالمضاربة (القراض).

1- مفهوم المضاربة:

لغة: المضاربة في اللغة مأخوذة من فعل الضرب في الأرض، أي السير فيها للسفر، لقوله تعالى: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ان تقصروا الصلاة ان خ" سورة الأنبياء الآية 101.

اصطلاحا: تعني ان يدفع رب المال الى المضارب مالا يتاجر فيه ويكون الربح مشتركا بينهما حسب الاتفاق، على ان تكون الخسارة على راس المال فقط الا إذا ثبت التعدي او التقصير من جانب المضارب².

2- شروط المضاربة:

تتمثل الشروط في الآتي³:

- ان يكون راس المال معلوم، حاضرا لا غائبا ولا دينيا وان يسلم الى العامل.

1 - شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص28

2 - محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص212

3 - جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص69

- ان لا يتم توزيع الربح الا بعد القسمة واسترداد راس المال وإخراج المصاريف.
- ان لا يعمل رب العمل مع المضارب ولا يتدخل في إدارة الشركة
- ثبوت قدرة وأهلية المتعاقدين.

3-أنواع المضاربة:

- ❖ **المضاربة المطلقة:** هي ان يدفع رجلا مال الى آخر دون قيد، ويقول "دفعت هذا المال إليك مضاربة على ان الربح بيننا مناصفة او ثلاثا، ونحو ذلك"، وهي التي لم تقيد بزمان او مكان، ولا نوع تجارة، ولم يعين المبيع فيها ولا المشتري¹.
- ❖ **المضاربة المقيدة:** وهي ان يدفع رجل المال الى آخر مضاربة على ان يعمل به في بلدة معينة، او في بضاعة معينة، أي ان المضاربة المقيدة تكون مقيدة بزمان او مكان او بنوع من المتاع او السلع او ان لا يبيع او يشري الا من شخص معين.

4- الصيغ الشبيهة بالمضاربة:

4-1- المساقاة:

- لغة:** لفظ المساقاة مشتق من فعل سقى، والمساقاة مفاعلة من السقي².
- اصطلاحا:** هي تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة)، المحددة لمالك معين الى عامل يقوم باستغلالها وتنميتها (الري، السقي والرعاية) على أساس ان يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها³.

شروط المساقاة: تتمثل شروط المساقاة فيما يلي⁴:

- **أهلية العقد:** ان يكون عاقلين، فلا يجوز عقد مالا يعقل.
- **محل العقد:** ان يكون من الشجر، الذي فيه الثمر، وان يكون محل العمل هو الشجر.
- **التسليم الى العامل:** وهو التخلية بين العامل والشجر المعقود عليه.
- ان يكون الناتج شركة بين الاثنتين.

1 - وهيبه الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص238

2 - خاطر سعديّة، مرجع سبق ذكره، ص109

3 - المرجع نفسه، ص109

4 - مسدول فارس، التمويل الإسلامي من الفقه الى التمويل المعاصر، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر،

2007، ص155

4-2- المزارعة:

هي عقد على الزرع ببيع ما يخرج منه بشروط وهي شريكة في الزرع حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها بحصة معلومة وبأجر معلوم¹.

شروط المزارعة: تتلخص فيما يلي²:

- أهلية المتعاقدين سواء كانوا اشخاص طبيعيين او اعتباريين.
- تحديد واجبات كل واحد من الطرفين والتزاماته تحديدا واضحا.
- معلومية الشيء المزروع ما لم يفوض الزارع تفويضا شاملا.
- معلومية مدة الزراعة.
- كيفية توزيع العائد ان يكون شركة وجزء شائعا في الغلة.

الفرع الثالث: صيغ التكامل والتضامن.

في هذا الفرع سنبرز صيغ التكامل والتضامن المتمثلة في القرض الحسن، الزكاة والوقف.

أولاً: القرض الحسن

1- مفهوم القرض الحسن:

لغة: قرض يقرض قرضاً، أي قطعه والقرض ما تعطيه من مال لتتقاضاه³.

اصطلاحاً: هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض الى المقترض، على ان يقوم الأخير برده او رد مثله الى المقترض في الزمان والمكان المتفق عليهما⁴.

2- أحكام القرض الحسن:

هناك عدة احكام للقرض الحسن تتمثل فيما يلي⁵:

- لا بد من توفر الأهلية للتعاقد في كل من المقرض والمقترض.

1 - محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 273، 274

2 - مسدول فارس، مرجع سبق ذكره، ص 155

3 - خاطر سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 131

4- المرجع نفسه، ص 132

5 - محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 343

- لا بد من الايجاب والقبول والاختيار بلا اكرام
- يجوز ان يكون محل القراض كل ما يصح فيه السلم.

ثانيا: الزكاة.

1- مفهوم الزكاة:

هي زكاة النفس والمال وهي واجبة على كل مسلم كان مالكا للنصاب من الأموال التي تجب فيها الزكاة وهي النقود والذهب والفضة والعقار والجواهر، وعروض تجارة والبهايم من الإبل والبقر، والغنم والزروع والثمار والمعادن¹.

2- الدور التمويلي للزكاة:

- ❖ تهيئة المناخ الملائم للتهيئة الاقتصادية: لا يقتصر الدور التمويلي للزكاة على تشجيع جانب العرض في العملية التنموية وإنما تقوم أيضا بدور مهم في تهيئة المناخ الذي يضمن استمرار العرض وعدم تحوله عن الاقتصاد الإسلامي وذلك بتوفير الحماية للمجتمع ككل.
- ❖ تنمية رأس مال البشري: وذلك بتحسين نوعيته ومضاعفة إنتاجه، وباستحداث عناصر جديدة في الإنتاج وتنظيم العلاقات بينها بحيث تساهم جميعا في زيادة الناتج القومي وبالتالي في عملية التنمية الاقتصادية².

ثالثا: الوقف.

1- مفهوم الوقف:

لغة: الحبس والمنع³.

¹ - كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007، ص209

² - المرجع نفسه، ص212، 213

³ - خاطر سعديّة، مرجع سبق ذكره، ص139

اصطلاحاً: اخراج الشيء من تصرف صاحبه وتخصيص منافعه للموقوف عليهم، ويسمى عند البعض بالحبس¹.

2- أنواع الوقف.

يمكن تقسيم الوقف إلى²:

- **الوقف الأهلي:** يشمل ما إذا كان الموقوف عليه شخصاً أو اشخاص آدميين.
- **الوقف الخيري:** وهو ما كان الموقوف عليه جهة من جهات التي تنهض بأداة خدمة عامة.
- **الوقف المشترك:** وهو ما يجعل فيه الواقف لنفسه وذريته نصيباً من رعي العين الواقفة.

المطلب الثالث: ماهية الأزمات الاقتصادية

في هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم الازمات الاقتصادية، خصائص الازمات الاقتصادية، أنواع الازمات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية

من خلال هذا الفرع سنبرز مفهوم الازمة الاقتصادية لغة واصطلاحاً.

التعريف لغة: الازمة الشدة والقحط، وأزم عن الشيء، امسك عنه، والمأزم: المضيق وكل طريقة ضيق بين جلي مأزم³.

أزمة الى المصطلح اللاتيني crisis والازمة مصطلح قديم توجه جذوره التاريخية الى الطب الاغريقي تعني نقطة تحول، اي انها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض وهي تطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري، ومفاجئ لجسم الانسان⁴.

التعريف الاصطلاحي: تعرف بانها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية في كل مراحلها الحياتية لهذه المنظومة بصفة خاصة، او كلها بصفة عامة⁵.

¹- خاطر سعدية، مرجع سبق ذكره، ص139

²- كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص217

³- هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الازمة المالية، مؤتمر حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، عمان، الأردن، جامعة العلوم الإسلامية، ديسمبر 2010، ص09

⁴- محمد سعيد، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص07

⁵- إبراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص18

أما المفهوم الاقتصادي للأزمة تعدد تعاريفه:

تعرف الأزمات الاقتصادية بانها: " حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، أو هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط في بلد ما أو عدة بلدان ويطلق مصطلح أزمة الاقتصادية بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب"¹. كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية كما يلي: "هي التقلبات الشديدة في بعض أو كل متغيرات طرفي الاقتصاد الجانب الحقيقي (السلعي)، والجانب المالي (النقدي)"².

كما يمكن تعريفها بانها: "مجموعة من الاختلالات الاقتصادية التي تؤدي عموماً إلى الكساد أو إلى الركوض، مشاكل نقدية تضخم أو انكماش وفي الغالب استخدام جزء محدود من اليد العاملة"³.

وتعرف الأزمة الاقتصادية بانها: "تلك المخاطر الجذرية التي تجنب الاقتصاد تهواه بالركود أو بالانهيار وذلك في المواضيع الدالة علة وجود مثل تلك المخاطر (مثل النقص الشديد في السيولة المالية أو ركود الاستثمار...)"⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية بانها اختلال عميق واضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية ما يؤدي إلى انهيار المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها والتي تمتد آثار هذا للقطاعات الأخرى.

¹ - عز الدين بوحبل، أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص58

² - فطيمة لبلع، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على صادرات النفط للدول العربية، رسالة دكتوراه اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص07

³ - صبرينة دربوشي، الأزمة والاقتصاد العالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير نقود ومالية، قسم علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص04.

⁴ - محمود صلاح الدين فهمي، زينب صالح الأشوح، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الكتب المصرية للتوزيع، 2010، ص12

الفرع الثاني: خصائص الأزمات الاقتصادية:

تتمثل خصائص الأزمات فيما يلي:¹

- ✓ تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة وتسود فيها ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية.
- ✓ تتطلب قرارات مصيرية لمواجهة وحسمها.
- ✓ تهدد القيم العليا أو الأهداف الرئيسية للكيان مثل انهيار الكيان الإداري وسمعة.
- ✓ تتسبب أحداثها بالسرعة والديناميكية والتعقيد والتداخل، وقد يفقد أطراف الأزمة السيطرة على مجرياتها وينقص فيها التحكم في الأحداث.
- ✓ تسبب حالة عالية من التوتر العصبي والتي شنت الذهني، وذلك لانطوائها على عنصر المفاجأة لذلك تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة كنتيجة لحالة الخوف والقلق وقد تصل إلى حد الرعب وتقييد الأفكار.
- ✓ التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والعناصر المؤيدة والمعارضة والمهمة وغير المهمة واتساع جهة المواجهة.
- ✓ التدببية، فهي حدث غير متوقع ربما يغير نظارة الراي العام من الكياد.

الفرع الثالث: أنواع الأزمات الاقتصادية

الأزمة الاقتصادية تعبر عن وصفية النشاط الاقتصادي معين، فان نوع هذه الأزمة مرتبط أساساً بالقطاع الذي يتم على ضوء تحليلها وابرار معالمها لذلك ضف الاقتصاديين الأزمات الاقتصادية إلى الأنواع التالية:

¹ - سميرة عميش، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة الأزمات دراسة حالة أزمات القطاع السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية فرع الاستراتيجيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2006/2005، ص34

❖ الأزمة الدورية:

تدعى أحيانا الأزمة العامة، تجنب تكرار الانتاج وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج او الجوانب الرئيسية فيها: الانتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم وهذا يعني ان الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما ورت يغيرها من الأزمات¹.

❖ الأزمة الوسطية:

وهي أزمة أقل اتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، ومع ذلك فهي تشمل الكثير من جوانب ومجالات الاقتصاد، وتحدث هذه الأزمة نتيجة اختلالات وتناقضات جزئية في عملة تكرار الانتاج الرأسمالي وهذه الأزمة لا تحمل طابعا عالميا كما هو الحال بالنسبة للأزمة الدورية، كذلك تعد أزمات الوسطة تشكل ظهور وحل جزئي لتناقضات تكرار الانتاج الرأسمالي حيث تظهر عندما تنشأ في الدورة اختلالات وارتباكات جزئية في عملية تكرار الانتاج لم تؤدي بعد الى أزمة عامة، لذلك فإنها لا بد ان تكون أقل عمق واتساع من حيث الشمول مقارنة مع الأزمات الدورية².

❖ الأزمة الهيكلية:

وتسمى أيضا الأزمة البنيوية وتشمل هذه الأزمة في العادة مجالات صيغة او قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي مثل: أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، أزمة الموارد...الخ.

كما تتميز كذلك بالاستمرارية لقطاع او مجموعة من القطاعات المتجانسة التي تشمل ميدان معين حيث تحدث من الاحتلال بين الانتاج والاستهلاك كما ان لهذه الأزمة مميزات:

- من جراء الاختلال بين الانتاج والاستهلاك في مجال هين.
- هذه الأزمة قد تكون فيض الانتاج وقد تكون أزمة نقص الانتاج على حد سواء.
- تتميز كذلك بنقص او فيض الانتاج الذي ينشأ بسبب عدم التناسب بين الانتاج والاستهلاك الذي ينشأ في مجرى الدورة الصناعية للإنتاج ككل³.

¹ - صالح الدين طالبي، تحليل الأزمات العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر، رسالة ماجستير تحليل اقتصادي،

قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص05

² - ميمونة داودي، دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة (2007-2008)، رسالة ماجستير اقتصاد دولي،

قسم العلوم التجارية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014،

ص27

³ - خليل خميس، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية والمالية وآثارها على مسار التنمية، العدد 5، جامعة قاصدي رابح،

ورقلة، 2016، ص124

المطلب الرابع: الأزمة الاقتصادية: مؤشراتنا، أسبابها ومراحلها

في هذا المطلب سنتطرق الى الازمة الاقتصادية من خلال تحديد مؤشراتنا، أسبابها، ومراحلها.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية للأزمات

في الواقع لا توجد مؤشرات واضحة دالة على حدوث ازمت مستقبلًا بشكل يقيني والا يمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للازمات والتي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الازمة عن سلوكها المعتاد وهي:

- التطور في السياسة الاقتصادية الكلية.
- الخصائص الهيكلية للسوق 'البنوية).

ويمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المؤشرات الاقتصادية الدالة على وقوع الازمات

الخصائص الهيكلية في السوق	التطور في السياسات الاقتصادية الكلية
نظام جود معدلات التبادل.	ارتفاع معدل التضخم.
استراتيجية النمو المتزايد للصادرات.	نمو سريع في التدفق النقدي.
قطاع التصدير الاكثر تركيزا.	انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.
ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.	ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.
ارتفاع حجم الخارجي قصو الاجل.	النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية
تحرر سوق المال الحديث.	كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي.
إطار صفق للإشراف على الاموال وتنظيمها.	ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة الى اجمالي القروض.
انخفاض الاكتساب في سوق الاسهم.	انخفاض نحو الاقتصاد الحقيقي.
سيطرة بعض المؤسسات على سوق الاسهم.	ارتفاع معدل الاسعار والارباح.
الرقابة على دخول السوق والخروج منه.	ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.

المصدر: حمزة دبار، انعكاسات الازمات المالية على الامن الغذائي في الوطن العربي (رسالة ماجستير: اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص06

الفرع الثاني: أسباب ونتائج الأزمات.

في هذا الفرع سنتطرق الى أسباب الازمات ونتائجها.

أولاً: أسباب الازمات

يعود حدوث الازمات الى عدة اسباب منها¹:

- اندفاع العالم الى استخدام بعض الثروات المتاحة دون اللجوء للاتجاهات الاخرى.
- اعتماد العديد من البلدان على اتجاه اقتصادي واحد وهو ما اثبت فشله مثل النفط حيث ان اي مشكلة تواجه القطاع النفطي تلك البلدان تسبب ازمة قوية لذلك البلد.
- التخطيط غير المدروس لمواجهة المشاكل الاقتصادية وعدم ايجاد حلول جذرية لتلك المشاكل.
- اعتماد القطاع المالي في تلك البلدان على اسس ثابتة، ما يدفع تلك البلدان في الانصياع لتلك الاسس مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- سقوط العديد من البلدان في فخ المديونية، وتحكم البلدان المقبلة بمصير اقتصادها.
- عدم ايجاد دراسات فعالة لتتلاقى حدوث مثل تلك الازمات في المستقبل البعيد القريب.

ثانياً: نتائج الأزمات

- انخفاض معدلات الاستهلاك والاتفاق والادخار والاستثمار للعلاقة المرتبطة فيما بينها.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- انخفاض في بعض الاسعار.
- تدهور الدخل والاجور والارباح.
- هبوط المؤشر العام في البورصات.
- انخفاض اسعار السلع في السوق.
- انخفاض تكاليف نوارد الانتاج.
- صعود بعض دول العالم الثالث².

¹ - أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص10

² - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص16

الفرع الثالث: مراحل الأزمة الاقتصادية

تتميز الازمة المالية في الاقتصاد الرأسمالي بعدة مراحل نذكر منها:

أولاً: التقسيم الأول: وينقسم الى خمسة مراحل وهي:

- **مرحلة الميلاد:** وفي هذه المرحلة تبدأ الازمة الوليدة في الظهور الاول مرة في تشكيل (احساس) مبهم القلق بوجود شيء ما يلوح في الافق وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم او الاتجاه او الحجم او المدى الذي يستحل اليه، ويرجع هذا الى اتساع نطاق المجهول في الازمة وغياب كثير من المعلومات حول اسبابها او المجالات التي تخضع لها وتتطور اليها او ستفجر عندها وحجم هذا الاتجار.
- **مرحلة النمو (الاتساع):** عندما لا ينتبه متخذ القرار الى خطورة الازمة في مرحلة الميلاد، تنمو وتدخل في مرحلة النمو والاتساع، في هذه المرحلة لا يستطيع متخذ القرار ان ينكر وجودها او تجاهلها فضلا من دخول أطراف جديدة لمجال الاحساس بالأزمة (ان خطرها امتد إليهم او لخوفهم من نتائجها)¹.
- **مرحلة النضوج:** قد يكون هناك فشل في مواجهة الازمة وعلاجها في المرحلة السابقة، وهذا يحدث نادرا، ويكون مؤشرا على عدم الكفاءة وعدم الفعالية في ادارة الازمة، واذ حدث ذلك فان الازمة ستصل الى حلة جديدة هي مرحلة النضوج، وهذا يعني ان الازمة بلغت ذروة قوتها وعنفوانها وباتت السيطرة عليها وعلى اثارها صعبة جدا ومستحيلة او شبه مستحيلة، وبالتالي يجب التعامل مع الازمة بذكاء شديد الى ان تحف جدة هذه الأزمة.
- **مرحلة التقلص والانحسار:** تدخل الازمة الى هذه المرحلة وتبدأ بالتقلص او الانحسار بعد ان يقع التصادم العنيف فهذا التصادم يؤدي الى ان تتفكك هذه الازمة وتفقد جزء كبير من قوتها وطاقتها، ومن الامور التي تشجع على تراجع حدة هذه الازمة القيام بالتغيرات المطلوبة التي تعمل على انهاؤها².
- **مرحلة الاختفاء:** تصل الازمة في هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل القوة المولدة لها او لعناصر الاهتمام بها، ويختفي الحديث عنها الا باعتبارها حدث تاريخي قاد انحصر وانتهى.

¹ - غسان قايسم داود اللامي وخالد عبد الله إبراهيم العيساوي، إدارة الازمات الأسس والتطبيقات، ط1، دار المنهجية للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص34-35

² - يوسف احمد أوفارة، إدارة الازمات، دار الشروق، الأردن، 2009، ص35

أما التقسيم الثاني: فتقسم الأزمة الى اربعة مراحل:

- المرحلة التحذيرية: هي تلك المرحلة التي تسبق نشوء الأزمة، اي هي المتغيرات التي تلوح في الافق تنذر بأخطار غير معروفة.
- مرحلة نشوء الأزمة: وتقوم على عدم امكانية صاحب القرار في توقيع حدوث الأزمة والتي تقود الى تعاضم المتغيرات الدافعة لها.
- مرحلة الانفجار: والتي تأتي مباشرة بعد فشل في التعامل التي حركة الأزمة او عدم السيطرة على المتغيرات التي سبب حدوثها، وفي هذه المرحلة تصل الأزمة الى اقصى قوتها وعنقها.
- مرحلة انحسار الأزمة: وهي تلك المرحلة التي تتلاشى فيها العوامل المسببة للأزمة والسعي الى العودة الى التوازن الطبيعي¹.

المبحث الثاني: علاقة التمويل الإسلامي بالأزمات الاقتصادية

حرمت الشريعة الاسلامية الفائدة الربوية على القروض والائتمان واحل التمويل واستثمار الحلال، ويمكن للتمويل الاسلامي المتمثل في صيغة المختلفة معالجة الازمات الاقتصادية المختلفة من خلال مختلف مبادئه.

المطلب الأول: أسباب الأزمة الاقتصادية من منظور إسلامي.

تتمثل أسباب الأزمة الاقتصادية فيما يلي²:

- التعامل بالربا/ الفائدة: ويظهر هذا جيدا في الأزمة المالية الاخيرة حيث ان ارتفاع اسعار الفائدة أسهم في زيادة اعباء القروض العقارية وتوقف عدد كبير من المقرضين عن السداد، مما فجر الفقاعة العقارية وحدثت الانهيارات المتتالية.
- العقود الوهمية: لقد ابتدع النظام التمويلي الوضعي مجموعة من العقود مثل المشتقات والخيارات التي يحملها تقامر على اتجاه الاسعار في المستقبل هادفة الى تعظيم الربح السريع دون الانتباه لحجم المخاطر التي تمسها في الاسواق المالية.
- اقتصاد الدولة: ان من مقومات النظام الاقتصادي مرتبطة ارتباطا قويا بملكية العناصر الانتاجية وعمليات السوق، وللأسف الشديد وبالرغم من تكرار الازمات والعودة الى الدولة كأداة هامة

1- يوسف احمد أوفارة، مرجع سبق ذكره، ص 36، 35

2- حجيلة أسماء، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة، مجلة المؤشر لدراسات الاقتصاد، المجلد 1، العدد 03، جامعة تلمسان، 2017، ص 132-133

لتجاوزها، نجد منظري النظام الرأسمالي بعد تجاوز الزمة يدفعون بقوة للتخلص منها وتقديس الملكية الخاصة وقوى السوق.

- **بيع الديون:** عمليات البنوك التقليدية تقوم على اساس المتاجرة بالديون والنقود فالبنك يقترض بفائدة اعلى، ويربح الفرق بين الفائدتين، وتزداد الفائدة على من يتأخر في الدفع او السداد، فتعرض عليه فوائد تأخير اعلى من الفوائد التعويضية المعتادة، ويمكن ايضا ان يباع الدين الى شخص ثان وثالث ورابع فتنشأ بهذا ديون كثيرة متراكمة، بل ان هذا النظام الرأسمالي يقوم كله على اساس جبال او أهرامات من الديون، فاذا حدث تأخر التسديد او الامتناع عنه أمكن انهيار هذه الجبال، وأمكن الوقوع في الكوارث والازمات.

- **سوء توزيع الدخل:** التوزيع الشخصي غير العادل هو السمة البارزة في النظام الرأسمالي، ونتيجة للعولمة الاقتصادية فقد انعكس سوء التوزيع على الدول النامية ايضا، حيث اكدت الاحصائيات ان 20% من دول العالم تستحوذ على 88% من الناتج الاجمالي في العالم وعلى 85% من التجارة الدولية، ومن ذلك كله يمكن القول ان العولمة اسهمت في تركيز الثروة في ادرى فئة قليلة من الاثرياء جنبا الى جنب مع زيادة تفشي الفقر لأغلبية سكان العالم، وتشير البيانات ايضا انه بالرغم ان متوسط دخل الفرد في امريكا حوالي 35 الف دولار سنويا، الا ان هناك تباين بين شرائح وفئات المجتمع، اذ بعضها يحل دخلها الى 90 الف دولار، واخرى لا يتجاوز دخلها 16 الف دولار سنويا.

والامثلة كثيرة ولكن ما يهم هو التأكيد ان سوء التوزيع في الدخل ادى الى:

- بروز انماط وعادات استهلاكية تتوافق مع الاغنياء ورغبة الفقراء تحسين مستويات معيشتهم كالأخرين وجدوا ضالتهم بالإقراض الربوي.
- تذبذبات مستويات الاستهلاك والطلب مما يسهم في اتجاه تذبذبات في الآراء الاقتصادي مما قد يؤدي الى ازمات مالية واقتصادية.

المطلب الثاني: دور التمويل الإسلامي في علاج الأزمات الاقتصادية.

الاقتصاد الاسلامي قادر على حل الازمة المالية من خلال الاقتصاد على أسمي مرتكزات

للنظام المالي الاسلامي وذلك من خلال¹:

¹ - حجيبة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 134، 135

- إلغاء التعاملات الربوية والابتعاد عنها وعلى البيوع المحرمة الأخرى كالاختكار وبيع ما ليس عندك وبيع دين بدين والعمل على تشجيع البيوع الحلال وتضييق الاقتصاد بلا ربا في المعاملات المالية وكل تصرف مالي.
- قيام للنظام المالي والاقتصادي في الاسلام على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى المشاركة الحقيقية بين اصحاب الاموال واصحاب الاعمال والخبرة والعمل، وبوجود هذه القاعدة مع تحريم الربا يضمن اشتراك راس المال في الانتاج بصورة مباشرة وان راس المال لا يمكن ان يحصل عائد او دخل بمجرد ملكية الفرد او للمؤسسة انما لا بد من ربطه في العمل المنتج، وفي الاسلام عائد عناصر الانتاج اما تكون على هيئة ربح او اجارة وعليه فرأس المال العيني يمكن اجارته.
- منع بيع السلعة ان لم تكن مملوكة بالكامل للبائع وتحت تصرفه، فلا يجوز شراء سلعة ثم بيعها قبل ان يقبضها المشتري، كما يحدث في البورصات، حيث تباع السلعة عدة مرات وهي مكانها دون ان يقبضها البائع ولا المشتري.
- تطبيق عملية التوريق حسب الشريعة الاسلامية، تكون لأصول عينة وليس للديون وهو ما يتم في السوق المالية الاسلامية في صورة بنوك الاجارة والمشاركة والمضاربة، اما الديون فيمكن توزيعها عند الانشاء ولا تتداول، وهو ما يتم في السوق المالية الاسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع.
- التأكيد على مبدأ للتسيير على المفترض الذي لا يستطيع سداد دينه بقوله تعالى: "وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون". نعم ليس الحل بتحميل المعبر مزيدا من الفوائد والاعباء، مما يعيق الازمة، وهذا المبدأ على مؤسسات التمويل الإسلامي بإعطاء عناية كبيرة لتوجيه الائتمان نحو عملاء لهم القدرة على السداد مما يقلل من حالات العجز عند السداد.
- لقد اولى الاسلام التوزيع اهمية خاصة، فلم يركز فقط على مرحلة توزيع الثروة كما هو الحال في الرأسمالية، اذ بين ما يمكن ان يكون ملكية خاصة او عامة كما بين ادوات التوزيع التي تقوم على العمل والملكية والحاجة بالتالي يهدف الى العدل في توزيع الاموال بين الافراد مما يسهم في تأمين حد الكفاية لكل فرد في المجتمع وتشغيل طاقات وموارد المجتمع بالصورة التي تحقق أكبر مصلحة ممكنة للمجتمع.

- لقد حرم الاسلام الاحتكار بقوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" (التوبة 34)، والاحتكار من معاينة عدم استخدام الثروة النقدية في اوجه الاتفاق المشروعة، وتحريمه يدفع بالادخار نحو الاستثمار الحقيقي وهذا بشكل ضمان ضد وقوع المجتمع في مشاكل الاندماج والبطالة¹.

المطلب الثالث: عقبات تفعيل دور التمويل الإسلامي

- التمويل الاسلامي بحاجة لتعزيز اسس الشفافية، وارساء بنى تحتية مناسبة، حيث ان هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية، ان السوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج الى التغير لتحقيق النمو المستدام، كما ان هذه المسألة بحاجة الى الوقوف عندها وحل مبتكر، ولا تتوفر اي مجموعة من المعايير المطالبة عالميا².
- اضافة الى ان الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل ما زالت غير كافية وهذا تحد كبير امام قطاع التمويل الاسلامي، فصيغ التمويل تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين، لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون امكانية تطبيقها، وذلك لان انظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناء فكريا خاصا مصدره التشريع والفقهاء الاسلامي، كما ان اليات العمل بها تختلف عن اليات العمل في الانظمة التي تعتمد سعر الفائدة، الامر الذي يستدعي ضرورة توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ.
- من جهة اخرى، يضيف البعض افتقار التمويل الاسلامي لألية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، الى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع، التي من شأنها اخراج هذه الصناعة من مازقتها، فالإبداعات تأخذ مكانها في شتى انحاء العالم، وفي المراكز المالية العالمية، لذلك فمن الضروري وضع معايير لصيغ التمويل الاسلامي حتى تجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، وعندها يحمل القطاع على مقدار كبير حاسم، فسوق يحقق تلك المعايير العالمية.
- يلاحظ ايضا عدم وجود اي قانون واضح او تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الاسلامية التي يتم طرحها، والتمويل المصغر او التمويلات المالية البسيطة مهمة جدا نظرا

¹ - حجلة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 135

² - حسين عبد المطلب الأسرج، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 21، 22 ماي 2012، ص 16

للحاجة التي يبديها بعض التجار والاشخاص المحتاجين للسيولة في تسيير اعمالهم، وهو امر جيد في ظل التشريع الاسلامي الذي يقسم الارباح والخسارة، ويجب على هذه التشريعات ان تضم افضل الممارسات وخطوط تفصيلية للمنتجات يتم استخدامها من قبل المشرعين الى جانب ذلك على المشرعين ان يمتلكوا مجلس شريعة مركزي اوراعي مستقل، وينقسم المتخصصون في الشريعة الى قسمين الاول يتبع الى باب الاجتهاد، الذي يبتكر بنية اسلامية جديدة والمشرعون الذين يصدرون الفتاوى والاحكام على اسس ثابتة ومحددة سلفا، وعلى المجتهدين العمل مع هذه المؤسسات، بينما المشرعون مطالبون بتقديم النصح لهذه المؤسسات. وفي حال ضمان استقلالية هذين القسمين، فإننا نسمح أكثر في الاستشارات المالية. اضافة الى ضرورة الابتكار الذي يواجه تحديات في قيمة البحوث والدراسات التي يتم صرفها على المنتجات التقليدية مقارنة بالإسلامية. فالتنوع يفتح بابا واسعا امام العملاء والجمهور للاختيار بسبب التنوع الذي سيجدونه.¹

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنتناول في هذا المبحث عرض الدراسات السابقة للموضوع وهي الدراسات المحلية والاجنبية بالإضافة الى القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

أولاً: دراسة خاطر سعيدة.

جاءت هذه الدراسة بعنوان التمويل الاسلامي ومدى فعاليته في معالجة الازمة المالية العالمية 2008، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وادارة الاعمال جامعة وهران 2 محمد بن احمد، تحت اشكالية: الى اي مدى يمكن ان يكون التمويل الاسلامي الحل الاكبر للازمة المالية العالمية.

من أهداف الدراسة: تهدف الى اظهار مدى هشاشة النظام الرأسمالي وخاصة نظامه التمويلي التقليدي، وتبيان مدى نجاحه وتكامل النظام الاقتصادي الاسلامي من خلال نظامه التمويلي الذي يحقق الامن والاستقرار، ويمنع كل مسببات الازمات، يؤدي الى تحقيق النمو والتطور في شتى المجالات.

أهم نتائج الدراسة: انه يجب على البنوك الاسلامية والمؤسسات المالية الاخرى الاعتماد على التمويل الاسلامي ومختلف صيغه خاصة القائمة على اساس المشاركة باعتبارها الاكثر كفاءة وفعالية،

¹ - حجيبة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 17

تبيان أهمية التطوير والابتكار للمنتجات المالية الإسلامية من أجل ضمان تلبية جميع الطلبات ولكن في ظل الحدود المشروعة الغاء كل التعاملات القائمة على الربا تشجيع التعاملات المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، (التقليل من مختلف الاساليب التي تهدف الى الربح السريع وتمس الجانب المالي أكثر من الحقيقي مثل المرابحة) فالتمويل الإسلامي يعد من اهم البدائل المطروحة للخروج من هذه الازمة العالمية بعد فشل نظام التمويل التقليدي عن ايجاد حلول لمواجهتها.

ثانيا: دراسة موسى مبارك خالد

جاءت الدراسة بعنوان صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوث 1955، سكيكدة، الجزائر 2013/2012 تحت اشكالية: هل صيغ التمويل الإسلامي هي البديل المناسب لطرق التمويل التقليدي في سبل تقاضي الازمات المالية؟

من أهداف الدراسة: القاء الضوء على ظاهرة الازمات المالية وفهم طبيعتها وابرار مدى خطورتها على الاقتصاد، ابراز طبيعة نظام التمويل التي تدعم نشوء الازمات المالية، الاطلاع على اساليب وصيغ التمويل التي توفرها الشريعة الإسلامية، فهم الاسس التي تبنى عليها اساليب التمويل الإسلامي زابرار قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والحد من الازمات.

أهم نتائج الدراسة: ان نظام التمويل الإسلامي يتميز عن نظام التمويل الوضعية بقيامه على اسس من الوحي الالهي، توفر المعاملات في الشريعة الإسلامية تنزع كبير في صيغ التمويل، تتميز صيغ التمويل الإسلامي الوثيق بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي الحقيقي وهذا خلافا لأساليب التمويل التقليدي خاصة القرض الحقيقي، التي غالبا ما تكون متغطية على الاقتصاد الحقيقي.

ثالثا: دراسة قرباني بوبكر.

جاءت هذه الدراسة بعنوان السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2015/2014 تحت اشكالية: هل يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام كل من السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي.

من أهداف الدراسة: تهدف الى وضع مختلف المفاهيم للسياستين المالية والنقدية، ذلك في الاقتصاد الإسلامي والى اظهار دورها في محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام ادوات هاتين السياستين في الاقتصاد الإسلامي.

أهم نتائج الدراسة: ان الاقتصاد الاسلامي يهتم بإحياء الارض وعمارته مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الدول الاسلامية وعدم حدوث الازمات، رغم محدودية المقارنة بين ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوصفي التي تسبب في حدوث الازمات وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل تام.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

أولاً: دراسة مشتاق محمود السبعواوي، سلام انور احمد، بالجن فاتح سليمان

جاءت هذه الدراسة بعنوان الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمعرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، السنة 2012، العراق، تحت اشكالية: هل هناك مؤشرات الاستقرار المالي في الية عمل المصارف الاسلامية من خلال التكررات التي شاهدها الانشطة الرئيسية لها خلال سنوات الازمة المالية العالمية.

أهم نتائج الدراسة: ادى استقرار أنشطة المصارف الاسلامية خلال سنوات الازمة المالية الة توجه الانظار من قبل المؤسسات المالية والتجارية والافراد العاملين فيها الى اعتماد ادوات واليات عمل المصارف الاسلامية في مجالات التمويل والاستثمار في البيئة المصرفية العالمية. ويستند النظام المالي والاقتصادي الاسلامي الى مجموعة من الروابط والاحكام الشرعية التي تساعده على التصدي للازمات المالية والحد من اثارها من جهة اخرى وهذا ما افرزته نتائج الازمة المالية العالمية.

ثانياً: دراسة هناء محمد هلال الحنيطي:

جاءت هذه الدراسة بعنوان: دور الهندسة المالية الاسلامية في معالجة الازمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، ديسمبر 2010، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الاردن، تحت اشكالية: كيف يمكن للهندسة المالية الاسلامية مواجهة الازمات المالية؟

من أهداف الدراسة: بيان مدى وضوح المفهوم العلمي المعاصر للهندسة المالية الاسلامية وتوضيح مفهوم السوق والادوات المالية الاسلامية. وبيان مقدرة الهندسة المالية الاسلامية في مواجهة الازمات المالية المستقبلية.

من نتائج الدراسة: الهندسة المالية الإسلامية تحتوي على تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تختص بالكثير من المميزات والايجابيات لمعالجة وتجنب الازمات المالية. يطرح النظام المالي الإسلامي العديد من المقترحات الفعالة لمعالجة الازمة المالية من خلال صيغ شرعية تتناسب مع حاجات المجتمع المتنوعة، وعلى رأسها الصكوك الإسلامية، صكوك المضاربة، صكوك الاجارة، وصكوك السلم والاستماع... الخ.

الشرعية الإسلامية كفيلة يختص القطاع المالي والمصرفي بشل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للازمات، اذ ما تم الالتزام بالشرعية بما تمثله من اسس ومفاهيم اخلاقية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة التي ركزت على الحديث عن فعالية التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية، وركزت ايضا على دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

اما دراستنا فقد ركزت على ابراز دور التمويل الإسلامي في معالجة الازمة الاقتصادية بالاعتماد مع التمويل الإسلامي المختلفة، كما تميزت دراستنا في كونه تكمن في دور فعالية التمويل الإسلامي او ادارة الازمات الاقتصادية المختلفة (حالة الجزائر)، وذلك من خلال الاطلاع على مدى فعالية التمويل الإسلامي في مواجهة الازمات المتعلقة بتقلبات اسعار البترول، واهم الصيغ التي تلجا اليها الجزائر للتصدي لهذه الازمات الاقتصادية، بالإضافة الى ان فترة هذه الدراسة 2014-2020.

وفي الاخير يمكن القول ان التمويل الإسلامي اداة فعالة في التأثير على التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الجزائري، باستخدام مختلف المبادئ وفق الشريعة الإسلامية، ومختلف صيغة، فهو يتميز دائما بحلوله لجميع المشاكل الاقتصادية التي تحذف (مثلا الازمات الاقتصادية، تضخم، استقرار اقتصادي).

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل التطرق الى التمويل الإسلامي في الجزائر ودوره في معالجة الازمة الاقتصادية وقد استخلصنا ما يلي: التمويل الإسلامي يحظى بمكانة عالية في الجزائر رغم قصر مدته في الجزائر، استطاع ان يلعب دور في تلبية مختلف احتياجات الافراد وفق الشريعة الإسلامية وكذا إلغاء التعاملات الربوية. حيث ان التمويل الإسلامي في الجزائر يحقق نسبة جيدة من النمو التي تسمح له في المستقبل ان يكون الممول الأول للنشاط الاقتصادي.

فالتمويل الإسلامي يعتبر من اهم الحلول المطروحة لعلاج مختلف الازمات الاقتصادية، رغم كل المشاكل التي يواجهها.

الفصل التّطبيقي

الفصل الثاني

دور التمويل الإسلامي في معالجة أزمة اقتصادية

تمهيد

مرت الجزائر بالعديد من الازمات وكلها كانت تتعلق بأزمات النفط البترول وذلك باعتبار انها من الدول التي تعتمد على المحروقات في صادراتها فمن اهم وأبرز الازمات البترولية التي اثرت على الجزائر منها ازمه 1973 ثم ازمه 1986... الخ وما انتهت وخرجت هذه الازمات واثارها على الاقتصاد الوطني الا وظهرت ازمه اخرى سنه 2014 تمثلت هذه الازمه في انهيار اسعار البترول وباعتبار التمويل الاسلامي من اهم استراتيجيات والحلول التي تلجا لها مختلف الدول للحد ومكافحه الازمات المختلفة التي تواجهها حيث ان الجزائر من الدول التي شهدت اهتماما كبيرا بالتمويل الاسلامي في السنوات الأخيرة وذلك بنيه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي باستعمال مختلف صيغه وادواته.

هذا ما سنتطرق اليه من خلال دراسة التالية تحت عنوان دور التمويل الاسلامي في علاج الازمات الاقتصادية في الجزائر وهو الفصل الذي بدوره قسمناه الى مبحث وهما كالتالي:

المبحث الأول: أزمة تقلبات أسعار النفط 2014-2020

المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر.

المبحث الأول: أزمة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

لقد عرف السوق النفط العالمي عدة تقلبات في اسعار البترول على مدى السنوات الماضية وبالتالي اثرت على الدول المصدرة للبترول وعليه نقوم بدراسة الازمه الاقتصادية البترولية 2014 التي تعرضت لها الجزائر وكذا أسبابها.

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية البترولية 2014-2020 أزمة التقلبات أسعار النفط

في هذا المطلب سنتطرق الى الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، نشأة الصدمات النفطية.

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي

تسخر الجزائر بإمكانيات النفطية هائلة جعلت لها مكانها في السوق البترولية العالمية ويرجع هذا لجوده ونوعيه التي تتميز بها نفط الجزائري مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل الدول الاوبيك البترول والمستخرج من واد قطرين بلغت كثافته 0,83 ويحتوي 34 % من بنزين 24 % غاز 32 % وقود تدفئه 8% زيت 1% برفين. وبتترول الجزائر الاساسي المعروف ب "صحارى بلاند" خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه عن النفط العربي الخفيف كما انه مشابه تقريبا لنفط بحر الشمال¹.

حيث تحتل الجزائر المرتبة السابعة عربيا من حيث احتياطي النفط والثالث أفريقيا بعد نيجيريا وليبيا والمرتبة 12 عالميا في مجال انتاج النفط حيث تقدير احتياطي النفط في الجزائر 122 مليار برميل اي بنسبه 0.94% من اجمالي الاحتياطي العالمي كما يحتل هذا الاخير حصة الاسد من الصادرات الجزائرية وتمثل عوائد أكثر من 90 % من الدخل القومي حيث يساهم النفط من 98 % من ايرادات وصادرات الجزائرية².

الفرع الثاني: نشأة الصدمات النفطية.

أولا: نشأة الصدمة النفطية 2014:

شهد متوسط سعر النفط الجزائري "الصحاري بلاند" خلال السنوات 2000 -2014 ارتفاعا هاما حيث ارتفع من 28.77 دولار على البرميل سنة 2000 الى 98.96 دولار على البرميل سنة

¹ - مصطفى بوحرامة، مداخلة بعنوان "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والرفاء الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 07-08 أبريل 2008، ص32

² - المرجع نفسه، ص32

2008 قبل ان يهوي الى 62.35 دولار على البرميل سنة 2009 بفعل الازمة المالية العالمية الا انه سرعان ما عاود الارتفاع الى 80,35 دولار للبرميل سنة 2010 والى 112,92 دولار للبرميل سنة 2011 واستمر 100 دولار للبرميل حتى شهر اوت من سنة 2014 حيث هوى بعد ذلك الى 97.10 دولار للبرميل في سبتمبر من نفس السنة¹.

ليعرف النصف الثاني من سنة 2014 انهيار في اسعار النفط والذي بدأ في سبتمبر 2014 حيث نزلت الاسعار الى 94 دولار للبرميل نظرا لتخمة النفط الخام المعروف في الاسواق وهو ما ادى لتراجع الاسعار بشكل كبير خلال هذه الفترة لأقل مستوى لها منذ ست سنوات لتستقر عند 55,27 دولار للبرميل في ديسمبر 2014 وهو ما أثر بشدة على ميزانيات الدولة التي تعتمد على النفط في تغطية نفقاتها².

ثانيا: نشأة الصدمة النفطية 2020:

كما شهدت اسعار النفط صدمة ثانية في مارس 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا، اذ هوت اسعار المحروقات لأدنى مستوياتها منذ ما يقارب 20 سنة وقد سجلت الاسعار معدلات سالبة اذ ان الاصل في التعامل التجارية والاقتصادية ان يتم تقديم السلعة او الخدمة نظير مقابل مادي لكن في ظل ظروف استثنائية قد يجد المنتج نفسه امام مشكله عدم قدرتها على تصريف المنتج فيدفع لمن يأخذه مقابل التخلص منه وهذا ما حدث في سوق النفط يوم 20 ابريل 2020 حيث تم عرض الخام الامريكي وصلت الى 32 دولار يدفعها المنتج للمشتري في بعض الصفقات خلفت هذه الازمة مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد العالمي وخاصة الجزائر³.

والاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الاسعار أثر سلبي كبير على معدلات النمو وهو ما يبينه الجدول التالي:

1 - سعيد صالح إسرائ، فرحان اسراء، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة 2003-2014، مجلة كلية الكويت الجامعة، المجلد 2، العدد 1، 2018، ص57

2 - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، 2020، ص50

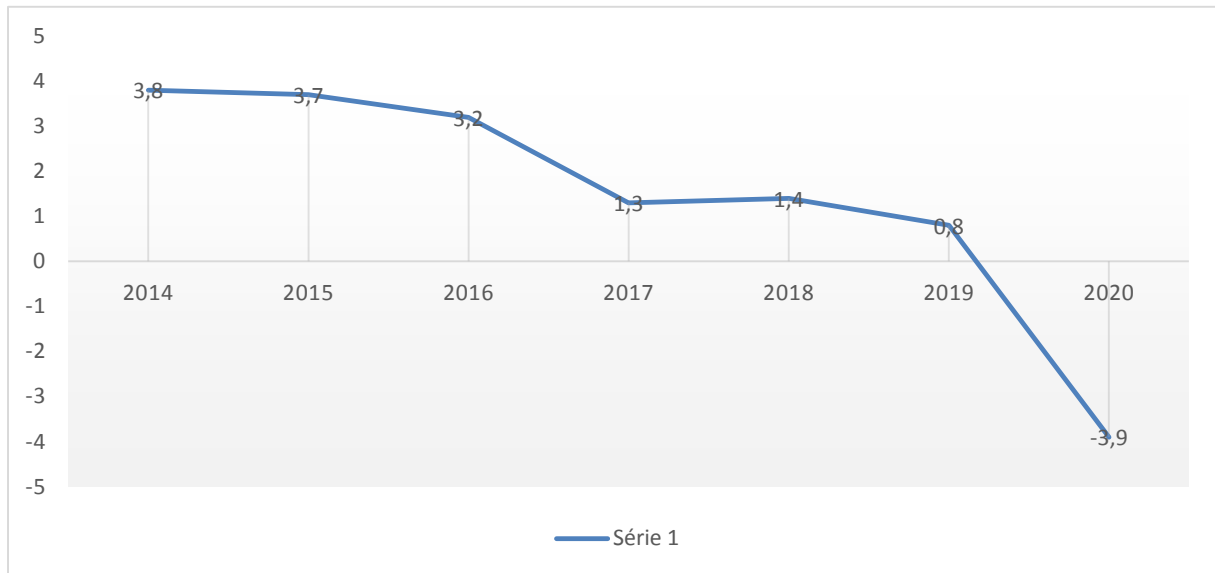
3 - تركي حسن حمش، تأثير تراجع أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد 19، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2021، ص53

جدول رقم (02) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الجزائري (2014-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-3.9	0.8	1.4	1.3	3.2	3.7	3.8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الجزائري

المصدر: زرمان محمد، غردي محمد، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و 2020، مجلة جزائرية في الاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 01، جامعة لونيبي علي، البليلة، 2021، ص 237.

الشكل رقم 01: منحنى بياني يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الجزائري



(2020-2014)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من الجدول الاعلى ان معدل النمو للجزائر عرفت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض لكن بمعدلات ايجابية بالرغم من الصدمات التي عرفت اسعار المحروقات منذ سنة 2014 غير ان الناتج المحلي الخام سجل تراجعا مع صدمة 2014 اذ قدر سنه 2015 بـ 16702 مليار دينار بالنسبة نمو قدرها 3.1% وذلك نتيجة تراجع الناتج المحلي لقطاع النفط بنسبة 7.33% في نفس السنة مع تسجيل

خارج المحروقات بنسبة تقارب 8% ليعاود بعدها الناتج المحلي الخام النمو سنة 2016 ليسجل نسبة نمو 2.4% مقابل نسبة نمو لقطاع المحروقات 5.3- %.

اما سنة 2017 فارتفع الناتج المحلي الاجمالي الاسمي الى 18.757 مليار دينار جزائري ثم بـ 20,259 مليار دينار جزائري في 2018 من جهة اخرى معدل النمو الاقتصادي الجزائري نما بنسبة 1.4 % سنة 2018 بعدما بلغ 1.3 % عام 2017 لكنه في انخفاض حاد مقارنة بعام 2015-2016 اللذين كانا على التوالي 3,7% و 3,2 % لا يزال النمو في عام 2018 ايجابيا على الرغم من سياق عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطي النقد الاجنبي وكذلك انخفاض النمو في قطاع المحروقات وقد كان هذا النمو مدفوع بقطاعات الزراعة والبناء والاشغال العامة والهيدروليك (BTPH) بما في ذلك الخدمات البترولية والاشغال العامة والخاصة فان معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي باستثناء الهيدروكربونات يتحسن مقارنة بعام 2017 هل ترتفع من 2.1 % في 2017 الى 3.3 % في 2018 اما بالنسبة للثلاثي الاول من سنة 2020 فقد سجل معدل النمو نتائج سلبية اذ قدر بـ 3,9 % مقارنة بنفس الفترة من 2019 اذ بلغ 1.3% ويرجع هذا التراجع الكبير الى الازمة التي يعيشها العالم اليوم المتمثلة في جائحة كورونا.¹

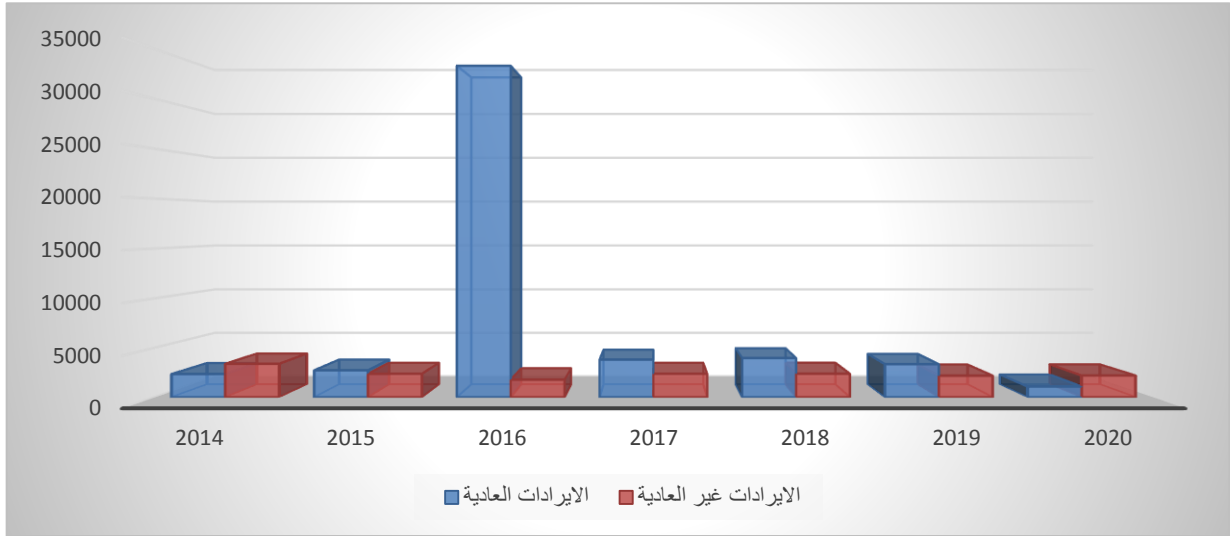
الجدول رقم (03) تطور الإيرادات العادية وغير العادية (2014-2020)

الوحدة: مليار دج.

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1089.3	3347.6	3964.2	3810.3	33290	2729.6	2349.9	الإيرادات العادية
2200.3	2186.2	2379.6	2372.5	1781.1	2373.5	3388.4	الإيرادات غير العادية

المصدر: زرمان محمد، غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 237.

¹ - زرمان محمد، غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 237-238.



الشكل رقم 02: منحنى بياني يبين تطور الإيرادات العادية والغير عادية (2014-2020)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تطور حجم الإيرادات العادية وغير العادية حيث نلاحظ ان الإيرادات النفطية غير عادية عرفت تدب بين الارتفاع والانخفاض نظرا لارتباطها بأسعار المحروقات حيث شهدت أدنى مستوى لها سنة 2016 قدرت به 1781.1 مليار دينار جزائري.

اما الإيرادات العادية فقد بلغت 2729.6 مليار دينار جزائري خلال سنة 2015 و 329 مليار دينار في 2016 اي بمعدل نمو قدره 16,2 % سنة 2015 و 21,95 % سنة 2016 مقابل 3.1% في 2014 وهذا يرجع للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة اسعار النفط وتغطية العجز الناتج عن تراجع الارادات غير العادية النفطية وقد سجلت هذه الأخيرة تراجع قدر به 30 % في 2015 و 25% في 2016.

حيث تحسنت الإيرادات في 2017 لتبلغ 2372.5 مليار دينار بفعل ارتفاع اسعار المحروقات

ثم بدأت بالتراجع من بداية سنة 2018 الى نهاية 2019.¹

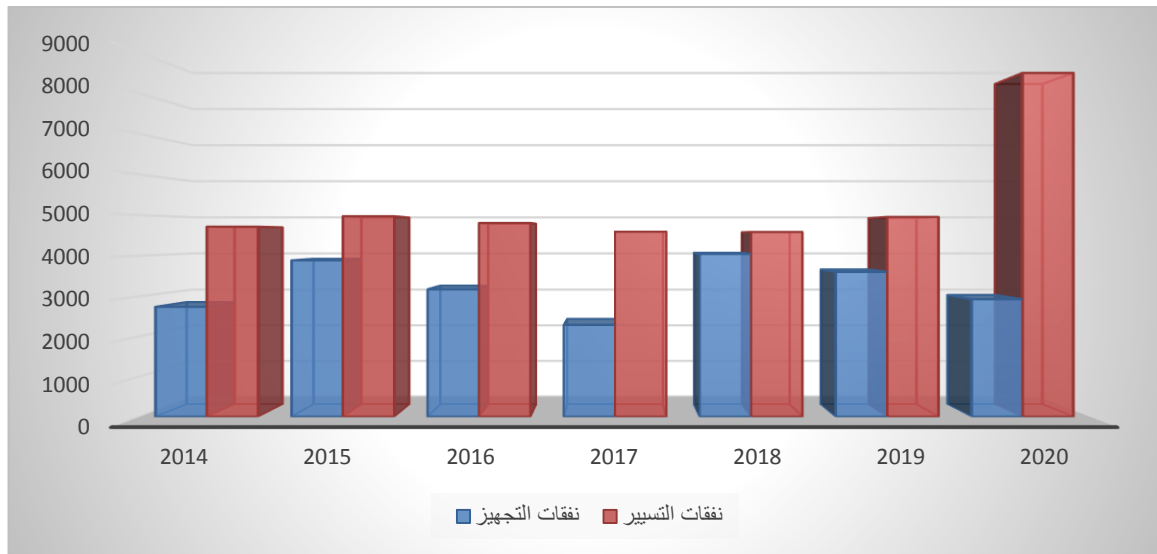
¹ -زمران محمد، غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 237-238 .

الجدول رقم (04) تطورات حجم النفقات العادية 2014-2020:

الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التجهيز	2741	3885	3174	2291	4043.6	3602.6	2929.6
نفقات التشغيل	4714.4	4972.2	4807.3	4591.8	4584.4	4954.5	4893.4

المصدر: زرمان محمد، غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 233



الشكل رقم 03: أعمدة بيانية تبين تطورات حجم النفقات العادية 2014-2020

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل اعلاه نلاحظ تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة المبينة اعلاه ويتضح ان تأثير الازمه ظهر على حجم النفقات بشقيها التجهيزي والتشغيلي خاصة 2016 و 2017 اذ تراجعت نفقات التجهيز 18% الى 27% على التوالي.

اما نفقات التسيير فقد انخفضت بي 3 و 4,5 % لتعاود الارتفاع بداية من سنة 2018 بعد تحسن اسعار المحروقات ويعود هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في حجم النفقات الدولية الى العائدات التي تحصلها.¹

المطلب الثاني: أسباب تقلبات أسعار النفط 2014.

سنستعرض في هذا المطلب الأسباب السياسية والاقتصادية لأزمة تقلبات أسعار النفط 2014.

الفرع الأول: الأسباب السياسية لأزمة تقلبات أسعار النفط 2014.

من بين أهم أسباب السياسية الصراع بين السعودية وإيران دفعهما الى عدم تخفيض إنتاجهما من النفط بناء على طلب اعضاء منظمة الاوبك السعودية رفضت ذلك لان انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية ايران والقوة الحليفة لنظام بشار الاسد وروسيا اكثر مما يضر بها في السعودية في عام 2014 قدرت احتياطاتها المالية ب 700 مليار دولار والتي كانت ترى بان لها القدرة على اجتياز الازمة اكثر من روسيا وإيران خاصة وانهما بمثابة عدوين يقفان الى جانب نظام بشار الاسد ضد المعارضة في الحرب الأهلية السورية بالإضافة الى اعتبار اخر متعلق بوقوفهما الى جانب حلفتها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الصراع على مناطق النفوذ في منطقه الشرق الأوسط مع الدول العظمى وفي مقدمتها روسيا. في انهيار الاسعار الذي بدا في سبتمبر 2014 لم تتسبب فيه السعودية فقط لأنها بقيت تنتج تقريبا نفس الكمية منذ سنة 2011 والتي تراوحت بين 46,9 و 9.64 مليون برميل يوميا.²

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية لأزمة تقلبات أسعار النفط 2014

تمثل الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة اللاعب الرئيسي في التأثير على أسعار النفط ويمكن تحديد ستة أسباب يمكن إيجازها كالتالي:

¹-زمران محمد، غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 233-234 .

²-عامر هني، عادل زيتون، انهيار أسعار النفط وآثارها على التنمية المحلية في الجزائر 2014-2017،مجلة الأستاذا لباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 08،جامعة بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017،ص 390 391 .

• زيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب:

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ عام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70% تمثل زيادة في العرض بمقدار 4,000,000 برميل يوميا.¹ فالسوق الأمريكي هو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة الإنتاج من النفط والغاز الصخريين وتراجع الواردات منها.²

فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود انهيار الأسعار إلى قفزة في المعروض من خارج دول أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع انكماش في الطلب. وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي). إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئاً في اجتماعها الشهير في نوفمبر، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، وكان ذلك مفاجئاً للأسواق، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط براند انهياره من 80 إلى 60 دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر 2014، ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015.³

• عامل تكنولوجيا:

إن متوسط لاستخراج النفط في البئر في العالم هو 34 إلى 35 في البحر الشمال تستخرج 50 وفي خليج المكسيك تستخرج 55 والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل فإذا ارتفع عامل الإنتاج تضاف 12 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.⁴

• ارتفاع النفط الصخري:

إنتاج النفط الصخري الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدود تخمة من المعروض

¹-خالد بن راشد، الخاطر تحريات انهيار أسعار النفط والتوزيع الاقتصادي في دول المجلس التعاون، المركز العربي لدراسات للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 06 .

²-براهم فريد بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، ص 03.

³- خالد بن راشد، المرجع السابق، ص 05.

⁴-براهم فريد بوركاب نبيل، المرجع السابق، ص 04.

العالمي فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة 2014 ما يقارب 78 و 90 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 مليون برميل من السوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري

• ارتفاع مكاسب الكفاءة في نفط الصخري الأمريكي:

لعب الازدهار في إنتاج النفط الصخري الأمريكي دورا في انهيار أسعار النفط من منتصف 2014 إلى أوائل عام 2000 وستعش وقد أدت المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في هذا القطاع إلى خفض أسعار البترول إلى حد التعادل إلى حد كبير مما جعلهم النفط الصخري الأمريكي هو المنتج الفعلي للتكلفة الحدية في سوق النفط العالمية.

• الدورة الاقتصادية الرأسمالية:

تعتبر كماش الاقتصادي في كل من أوروبا اليابان بعد تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وهي من أكبر الأسواق الاستهلاكية للنفط من أسباب انخفاض أسعار النفط فقد كان نسبة النمو الاقتصادي العالمي في 2015 في حدود 3.6% فقط مقابل 3.2% في 2014 ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدر بـ 1.1 مليون يوميا فقط الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على انخفاض الأسعار ومناقشة شديدة بين كبار البائعين حتى إن شركة أرامكو السعودية منح تخفيض قدره ظهر واحد عن كل برميل للمشتريين في آسيا و 40 سنتا عن البرميل في الولايات المتحدة.¹

• ارتفاع سعر صرف الدولار:

يعتبر ارتفاع الدولار امام العملات الاخرى من العوامل التي ادت الى انخفاض اسعار النفط ويتم تسعير النفط بالدولار الامريكي نظرا لقوات استقرار الدولار ومنه فارتفاع او انخفاض سعر الدولار يؤثر على سعر الصرف.

فلو اخذنا دوله الهند مثلا وهي أحد أكبر مستوردي النفط في عام 2011 كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي 54 روبية مقابل واحد دولار تقريبا. بما ان سعر برميل النفط وقتها كان 110 دولار للبرميل يعني ان الهند في عام 2011 كانت تشتري كل برميل به 5900 روبية تقريبا لو ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت 61 روبية مقابل واحد دولار تقريبا معنى ان ذلك ان

¹ - عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، ص 02 .

الهند عليها ان تدفع 6700 روبية مقابل برميل نفط واحد وبالتالي تكبدها مصاريف اضافية ضخمة في حال انها استمرت على شراء نفس الكمية من النفط لذلك هي تلجا الى وارداتها من النفط الخام ومن ثم خفض واردات الدول المستوردة يؤدي الى انخفاض الطلب ما يؤدي زيادة المعروض وبالتالي انخفاض سعر البرميل.¹

• التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك:

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك أكبر الاطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العاملة يقدر انتاجها به 32,3 مليون برميل وبهذا تتحكم في ثلث الانتاج العالمي للنفط المقدر بيه 97 مليون برميل نظريه يمكن للأوبك بسهوله ان تقلل الانتاج لتفعل الاسعار الى الارتفاع وهذا متوقع لان هذه المنظمة انشئت كي تكون اتحاد احتكاري يقوم على ابقاء اسعار النفط العالمية مرتفعة منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين غير ان هذه الفترة الأخيرة شهدت تغييرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الاسعار فقد فاجرت في اجتماعها في نوفمبر 2014 الجميع باتخاذها قرار بزياده الانتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما ادى الى انخفاض جديد في الاسعار هذا القرار جاء على العكس تماما من مقامة به المنظمة خلال الفترة الازمه المالية العالمية 2008-2009 عقب انهيار اسعار النفط حيث خفضت من الانتاج مما ساعدها على الانتعاش مجددا.²

المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر.

بدأ اهتمام الجزائر بالتوجه نحو الخدمات المالية الإسلامية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي عندما سمحت لي بنك البركة بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية في إطار سعيها لإصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة وفي هذا الصدد أصدرت بنك الجزائر قانون النقد ولا عرض رقم 90 / 10 الصادر فيه 14/04/1990.

¹ -براهم فريد بركاب نبيل، مرجع سابق ذكره ص 4، 5

² -عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 02 .

المطلب الأول: البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر والتطورات التشريعية.

يعد نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي نظاما مستقرا ومارينا يهدف الى ترسيخ مبدأ التعاون والتكافل تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرفا على حساب الآخر وتستند الاعمال المصرفية في الجزائر الى مجموعه من الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية العربية اضافة الى نوافذ لبنوك تقليديه ومحليه نوضح كل منها فيما يلي:

الفرع الأول: بنك البركة الجزائري.

أولاً: تعريف بنك البركة الجزائري:

هو اول مصرف برأس مال مختلط عام وخاص تم انشاءه في 20 مايو 1991 قدره 500000000 دينار جزائري.¹

حيث بدأ مزاوله نشاطه بصورة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

تمت المساهمة في راس مال البنك بالمناصفة كل شركة أسهم بنسبه 50 % بين شركة والممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر وشريك أجنبي تمثل في مجموعة البركة المصرفية البحرين وذلك في إطار القانون 3/11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاوله جميع العمليات البنكية

ثانياً: المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك
- 2000 المرتبة الاولى في البنوك ذات الراس المال الخاص
- 2002 اعادة الانتشار في قطاعات جديده في السوق دخول بخصوص المهنيين والافراد
- 2006 زيادة راس مال البنك الى 2.5 مليار دينار جزائري¹
- 2012 تفعيل اول منظومه بنكيه شامله ومركزيه لمبادئ الشريعة الإسلامية
- 2016 الرياضة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري
- 2017 زيادة الثالثة لراس مال البنك الى 15 مليار دينار جزائري

¹اطلع عليه بتاريخ 03 جوان 2022 سا 15.03 - <https://www.albaraka.com>

- 2018 أحسن مصرف اسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي في تصنيف في مجاله
- 2019 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية¹

ثالثا: الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري:

❖ **سوق المؤسسة:** يوفر التوليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسة تعينهم على انجاز المشاريع الاستثمارية وتلبية حاجاتهم الاستغلالية حيث يقترح على عملائه صيغا تمويلية المصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك (هيئة الرقابة الشرعية وهي هيئة شرعية تدقق كل صغيرة وكبيرة على مستوى العقود) المرابحة، البيع الاجل، بيع السلم، الإجارة، الاستثمار، المشاركة، المضاربة ... الخ

كما يقدم بنك البركة الجزائري مجموعه من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليه التجارة الخارجية وتوفر حولا فعالة تخدم وتطلعات عملائه في إطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر التحصيلات الاعتمادات المستندية والقافات الدولية¹.

❖ **سوق المهنيين:** يوفر بنك البركة الجزائري توليفه متنوعة من المنتجات المالية للمهنيين تعينهم على انجاز مشاريعهم والاستثمارية وتلبية حاجاتهم الاستغلالية حيث يقترحه تموين المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك المرابحة للبيع لأجل بيع السلم الإجارة الاستئفاع المشاركة والمضاربة.

في مجال الاستثمار والادخار اقترح بنك البركة الجزائري للمهنيين الراغبين في تنمية اموالهم في راحة وامان مختلف انواع الحسابات الاستثمارية التي يرغبونها ويتم حساب الارباح على حساب نظام توزيع الارباح المنفق عليها مسبقا تماشيا مع معايير الاحكام الشرعية الخاصة بعملية المضاربة¹.

ولاعتباره بنك شمولي فان بنك البركة الجزائري اقترح لائحة من المنتجات المبتكرات والتماشية مع اخر ما تعرضه التكنولوجيا الحديثة استجابة لتطلعات المتعاملين لديه وعلى سبيل الذكر:

- خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الالية (المصرف وعن بعد)
- بطاقات الدفع الإلكترونية CIB

¹موقع البنك البركة

- محطات الدفع TPE
- الشبابيك الاليه GAB... إلخ
- ❖ سوق الأفراد: يعمل بنك البركة الجزائري على تطوير وتنويع المنتجات للأسرة حيث شهدت عوده التمويل الاستهلاكي اعاده بعد المنتجات البنكية الموجهة للأفراد مثل:
 - سيارة البركة التي تسمع للأفراد باقتناء سيارة سياحية منتجة او مركبة في الجزائر.
 - دار البركة لبناء وقتنا وتوسعه وتطوير السكن بالإضافة الى حزمة من المنتجات والخدمات لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسر والافراد.

الفرع الثاني: بنك السلام.

مصرف السلام الجزائر هو ثاني بنك إسلامي في الجزائر وهو ثمرة التعاون الجزائري الاماراتي حيث تأسس المصرف بتاريخ 2006 وتم اعتماده من قبل البنك الجزائري بتاريخ 2008/09/10 مزاوله نشاطه بتاريخ 2008/10/20 هذا بالإضافة الى عروض التمويل والادخار وجميع الخدمات البنكية الأخرى.¹

صيغة التمويل التي يقدمها بنك السلام:

- **المرابحة للواعدين بالشراء:** وهي عمليه شراء المصرف لأصول منقولة او غير منقولة بمواصفات محده بناء على طلبي ووعد المتعامل بشرائها ثم اعاده بيعها بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا اليها هامش ربح موعود به من المتعامل. فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة ومن ثم في هي ليست من قبيل بيع الانسان ما ليس عنده،¹ فهنا المصرف لا يعرض ان يبيع شيئا ولكنه يتلقى الأمر بالشراء فالبنك لا يبيع حتى يملك ما هو مرغوب ويعرضه على الزبون الأمر بالشراء ان كان مطابقا لما وصفه ام لا.¹
- **الإجارة:** وهو عقد بين المصرفي والمتعامل يؤدي المصرف بمقتضى عينه موجودة في ملك المصرف عند التعاقد او موصوفه في ذمه المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

▪ اجارة منتهية بالتمليك.

¹ اطلع عليه بتاريخ 17 جوان 2022 سا 14.03 - <https://www.albaraka.com>

■ إجارة تشغيلية¹.

- الاستصناع: حيث يعتمد بنك السلام على صيغتين اثنتين بحسب موضوع الاستصناع:
 - صيغة الاستصناع الموازي: وفيها صيغة الاستثمار الموازي في المباني وفي غير المباني.
 - صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع.
- بيع بالتقسيط للسيارات: حيث يقوم المصرف ببيع سيارات مملوكة له ومقبوضة من قبل بالتقسيط من المتعاملين فيكون للتعامل حرية شراء السيارات المتوفرة لدى مخزون السيارات التي اشتراها البنك ذلك ان المصرف لا يبيع حتى يملك ولا يكون هناك اي التزام على المتعامل ما لم يتم بتوقيع عقد البيع بالتقسيط.
- السلم: هي صيغة التمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء او بضائع من المتعامل سلماً ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.
- المشاركة: تنفذ صيغته المشاركة من خلال شركه العقد وشركه الملك وتكون الشراكة فيهما شراكه دائمة او متناقصة
- المضاربة: ويكون في شكل عقد مشاركته بين المصرف والمتعامل في صفقة او مشروع يسهم يقوم المصرف بتمويله ويتكفل المتعامل بأراد إدارته وتتيده على ان يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها¹.
- البيع الأجل: حيث يقوم المصرف بشراء سلع او بضائع او معدات او معدات بناء على طلب المتعامل وبعدها عندما يملكها ويقبضها القبض الناقل للضمان يبيعها المتعامل بالأجل.

الفرع الثالث: تطورات التشريعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر.

على الرغم من كون الجزائر من اول دول المغرب العربي تجربته للصيرفة الإسلامية منذ سنة 1991 الا ان السلطات المالية والنقدية كانت غافله عن ايجاد الإطار القانوني والتشريعي لتطويرها البنوك

الإسلامية في الجزائر ضلت خاضعة لنفس الأطر القانونية للنشاطات المالية التقليدية وفيما يلي توضيح لاهم التشريعات المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر:

أولاً: النظام رقم 18 / 02 المتعلقة بالمالية التشاركية:

بمقصد النظام الرقم 02/18 المؤرخ فيه 4 نوفمبر 2008 الذي نشر ضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية. ويهدف النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد¹ وتتمثل هذه المنتجات في كل من المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة الاستصناع السلم إضافة إلى الإيداع في حسابات الاستثمار وضوابط فتح الشبايك في البنوك التقليدية.²

تعتبر هذه الخطوة بادرة من السلطات الجزائرية تظهر من خلالها رغبتها في دمج المؤسسات المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري فوجود نظام تشريعي يساعد هذه المؤسسات على أداء أدواتها التنموية والاقتصادية.

ثانياً: النظام رقم 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية:

صدر في 15-3-2020م حيث ألغى هذا النظام كل أحكام النظام رقم 02/08³ وقد تم توضيحه فيه 26 مادة حيث عرف القانون العمليات البنكية وحدد منها: المباراة المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع، والسلم حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار وكما وضع ضوابط على تسويق المنتجات المالية الإسلامية.

ثالثاً: النظام رقم 20 في 20/02 المؤرخ فيه 20 رجب 1441 الموافق لي 15-3-2020م المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقاعدة ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات:

اطلع عليه بتاريخ 17 جوان 2022 14.07 سا <https://ennaharonline.com>¹

²-زوبير عياش، فاطمة فنازي، ضلال عباسي بدأت البنوك الإسلامية في تمويل الإقتصاد الجزائري، دراسة حالة بنك السلام، الملتقى الدولي الأول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال ورؤية إسلامية، جامعة العربي التبسي، تبسة يومي 12-13 نوفمبر 2019، ص 5

³-عبد الكريم أحمد غندور، صفيان محمد فغلوك، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع

أتاح قانون 20/02 للبنوك الإسلامية والبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية شرط أن يكون الشباك مستقل من الناحية المالية والمحاسبة عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة كما يجب أن تكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى. والنوافذ الإسلامية عبارة عن كيان مالي مملوك لبنك تقليدي مستقلة في نشاطها عن نشاطات البنوك الأخرى تقوم بجذب الودائع واستثماراتها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابة هيئة شرعية مختصة.¹

المطلب الثاني: دور البنوك الإسلامية في معالجة أزمة اقتصادية

تعتبر البنوك الإسلامية الحاضن الأول لصيغ التمويل الإسلامي على اعتبارها من أحد أهم مقوماته، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتوجيه ما يتم ايداعه من قبل المتعاملين الى أفضل الاستخدامات الممكنة، ذلك عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

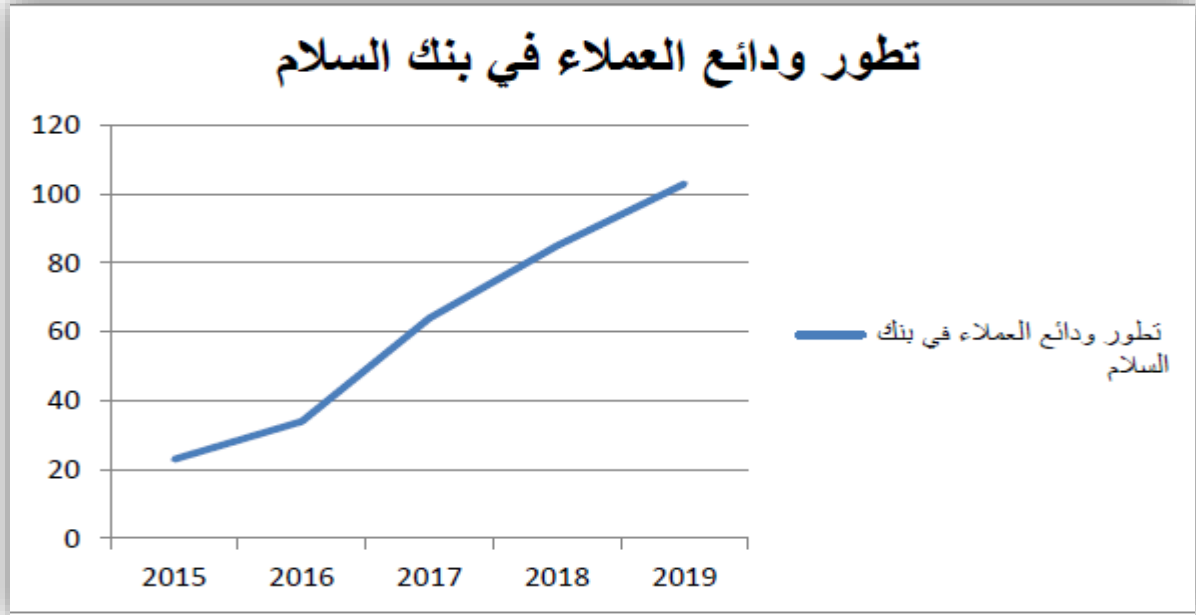
حيث يشير الخبير الاقتصادي والوزير المنتدب الاحصائيات والاستشراف "بشير مصطفى" الى ان البنوك الإسلامية وما تقدمه من تمويل اسلامي يلائم عقيدة الجزائريين، وهذا ما سيجعلها تنجح لان طبيعة المصرف الإسلامي وما يقدمه من صيغ مختلفة قريبة من المواطن الجزائري على اعتباره ميولاته الدينية أولا، وثانيا من تقاسم الأرباح والخسائر مع المستثمر². ولا ننسى الدور الرقابي والشرعي للمصارف الجزائرية ومتابعة للمشاريع بالإضافة الى قدرة التمويل الإسلامي على تعبئة المدخرات، وكمثال على قدرة البنوك الإسلامية على جذب الودائع وتعبئة المدخرات نأخذ تطور ودائع العملاء في كل من بنك السلام وبنك البركة الناشطة في الجزائر.

¹ -سندس ربحان باهي، دراسة الواقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية-دراسة تجارب دولية رائدة الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، 2018 ص 14 .

² - بشير مصطفى، البنوك الإسلامية تلائم عقيدة الجزائريين سيجعلها تنجح فيما فشبت فيه البنوك التقليدية، النهار تي في

[www.//youtube/9sCjNFdg-pg](http://www.youtube.com/watch?v=9sCjNFdg-pg)

شكل رقم 04: تطور ودائع العملاء في بنك السلام



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام 2015-2019

حيث نلاحظ ارتفاع متواصل في قيمة الودائع، ففي سنة 2015 كانت تقدر 23 مليون دينار جزائري، وارتفعت الى ما يقارب 34 مليون دينار جزائري سنة 2014، ووصلت الى حدود 64 مليون دينار جزائري سنة 2017، اما في سنة 2018 فقد شهدت ارتفاعا كبيرا حيث بلغت ما قارب 85 مليون دينار جزائري، لتحقق سنة 2019 رقما ضخما حيث وصلت الى ما يزيد عن 103 مليون دينار جزائري وهذا ما يثبت قدرة بنك السلام الإسلامي وما يوفره من صيغ تمويلية تتمتع بالكفاءة والقدرة العالية في تعبئة المدخرات في الجزائر.

وتجدر الإشارة ان بنك السلام حقق سنة 2019 زيادة في مركزه المالي قدر بـ 19%، حيث عرفت محافظة تمويلات الجزائر مستوى مبلغ 95 مليار دينار جزائري (800 مليون دولار) بزيادة قدرها 27% عن مستواها سنة 2018 وذلك نتيجة توسيع لقاعدة زبائن المصرف في قطاع التجزئة والافراد.

أما بالنسبة لبنك البركة فقد وصل مجموع ودائع العملاء في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 223995 مليون دينار جزائري، مسجلة زيادة قدرها 16 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 7.69% مقارنة بالسنة المالية 2017 و 31.59% مقارنة بالسنة المالية 2016¹.

المطلب الثالث: تقييم التمويل الإسلامي في الجزائر.

يتم في هذا المطلب التطرق الى مختلف المشاكل التي تعاني منها المصارف الإسلامية في الجزائر، إضافة الى الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية.

الفرع الأول: المشاكل التي تعاني منها المصارف الإسلامية في الجزائر.

تواجه تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر تحديات ومشاكل كبيرة أهمها²:

- وجدت البنوك الإسلامية في الجزائر إشكالات متفاوتة في إطار علاقتها مع بنك الجزائر خاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياط النقدي وامتصاص فائض السيولة.
- تحديد نسبة السيولة والعناصر المكونة لها.
- تملك أصول بأكثر من الحد المقرر قانونا.
- الاكتتاب الاجباري بحد أدني في السندات العمومية.
- جلب البنوك الإسلامية الجزائرية معظم مواردها البشرية من البنوك التقليدية، ومن ثم فهناك نقص في تكوين راس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي.
- استرشاد البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويل.
- عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من قبل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري، اذ يطالب المودعون بمعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق.
- تأخر الزبائن في تسديد الديون في الوقت المناسب.

1 - تقرير بنك البركة الجزائر السنوي 2018، ص 06

2 - جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، معهد العلوم التجارية المركز الجامعي غليزان، 2017، ص 103، 104

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية.

أولاً: الآثار الإيجابية.

تمثلت الآثار الإيجابية الناتجة عن تبني التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية في:¹

- توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة لتقديم الخدمة.
- اقدم البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية يعتبر اعتراف عملي بنجاح الصرف الإسلامية خاصة بعد الازمة المالية العالمية.
- يشجع هذا النجاح البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلامية.
- يؤدي فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية الى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري.
- تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الاجل، كإنشاء شركات استثمار كبيرة.
- ان إيداع أموال كبيرة في البنوك الإسلامية سيزيد في التأكيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائرية.
- استثمار الأموال بإبداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي.

¹جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص107

ثانيا: الآثار السلبية.

- يمكن حصر الآثار السلبية الناتجة عن تبني التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية في¹:
- يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية الى إعاقة انشاء المصارف الإسلامية.
 - يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية الى تشويه العمل المصرفي في الجزائر.
 - تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية الى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته.
 - تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولية بسلامة هذا التوجه للبنك.
 - غياب او محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه.
 - محدودية الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال الصرفة الإسلامية.
 - فتح النوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية سيجتنب عليه استمرار تلك المصارف وبالتالي استمرار الربا ومظاهرها.

¹جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص108

خلاصة:

لقد تعرضت الجزائر في الآونة الأخيرة الى أزمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض أسعار النفط، باعتبار ان اقتصادنا قائم بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات وبالتالي عادة ما تكون معرضة للزمات وذلك راجع لعدة أسباب منها أسباب سياسية واقتصادية، حيث ان هاته الأخيرة اثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري بحيث اننا لاحظنا تذبذبات في الإيرادات العادية وغير العادية ونفقات التجهيز والتسيير، بالإضافة الى انخفاض كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، فلم يبق حل للجزائر إلا اللجوء الى التمويل الإسلامي المتواجد فيها منذ سنوات التسعينات، والذي يعد المخرج الوحيد الذي سيمنح الجزائر تمويل كاف لتغطية العجز الحاصل. وتعد تجربة الجزائر تجربة مهمة للمالية الإسلامية لابد من تشجيعها رغم الآثار السلبية التي نتجت عنها.

وفي الأخير فان على الجزائر ان تقوم بتنويع اقتصادها، وذلك من اجل التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وهذا لضمان عدم وقوع ازمات اقتصادية نفطية مستقبلا.

خاتمة

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع التمويل الإسلامي ودوره في معالجة الازمة الاقتصادية (الازمة الراهنة في الجزائر(2019-2020)، ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين ان التمويل الإسلامي يحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية، وذلك لما أثبتته من قدرته على العمل على تحريم الربا وقيام نشاط استثماري على المشاركة في الربح والخسارة وذلك وفق التصور الإسلامي والحكم الرشيد في إدارة الناس لشؤونهم والقيادات لمسؤولياتهم الاقتصادية.

حيث رغم قصر المدة التي طبق فيها التمويل الإسلامي في العالم عامة والجزائر خاصة الا انه حقق توسعا وتهورا مذهلا بسبب تزايد عدد الذين يرغبون في التعامل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية، وهذا يساعد على سيرورة نموه وضمان بقائه في السوق، فالتمويل الإسلامي يعتبر أداة مناسبة لإيجاد منتجات مالية منظورة تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

وكما ان الجزائر قد تعرض للكثير من الازمات الاقتصادية كلما كانت متعلقة بقطاع المحروقات بحكم ان اقتصادها ريعي، فتقلبات أسعار البترول خاصة عند الانخفاض اثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري، حيث ان الازمة الاقتصادية البترولية لسنة 2014 جعلت اقتصادنا يتأخر سلبا وغير قادر على النهوض وهذا رغم كل الجهود لم نستطع الحد منها.

ويبقى أفضل علاج لازمة الاقتصادية هو الاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى مرتكزات الاقتصاد الإسلامي.

لقد تم من خلال موضوع التمويل الإسلامي ودوره في معالجة الازمة الاقتصادية (الازمة البترولية لسنة 2014، بالجزائر)، ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين لنا ان التمويل الإسلامي يحظى باهتمام كبير وذلك لدورة المهم والاساسي في دعم مختلف الخدمات وفق الشريعة الإسلامية.

خاتمة

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة لهذا البحث يمكن الإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

الفرضية الأولى: المقصود بالتمويل الإسلامي هو الإطار الشامل للأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي، من خلال هذه الدراسة تم تأكيد اختبار الفرضية الأولى هو عبارة عن مجموعة من النماذج والصيغ المختلفة التي تحكم البيئة المصرفية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية واصولها.

الفرضية الثانية: يساهم التمويل الإسلامي في الجزائر في تمويل النشاط الاقتصادي وقد تم تأكيد الفرضية، حيث ان التمويل الإسلامي في عملية تهتيف التنمية الاقتصادية من خلال قدرة الجهاز المصرفي في المساهمة في عملية التنمية وجذب وتجميع الموارد المالية من الافراد والمؤسسات ذات الفائض.

الفرضية الثالثة: يمكن للتمويل الإسلامي معالجة الازمة الاقتصادية بالاعتماد على صيغه المختلفة عن طريق الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية اذ تم تأكيد اختبار هذه الفرضية حيث يمكن مواجهة الازمة الاقتصادية عن طريق الاعتماد على مختلف صيغ التمويل الإسلامي واتباع احكام الشريعة الإسلامية.

نتائج الدراسة العامة:

في ضوء ما عرض في هذه الدراسة توصلنا الى ما يلي:

- التمويل الإسلامي هو عبارة عن مجموعة من النماذج والصيغ المختلفة التي تحكم البيئة المصرفية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية.
- ساهم التمويل الإسلامي بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال ما يقدمه من المعاملات والتسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عن طريق التعامل بصيغ التمويل الإسلامي.

خاتمة

- الازمة الاقتصادية هي: حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، او هي اضطرابات فجائي يطرا على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية او في مجال النشأة في بلد او عدة بلدان.
- من بين أسباب الازمة الاقتصادية التخطيط غير المدروس لمواجهة المشاكل الاقتصادية، وعدم إيجاد حلول جذرية لتلك المشاكل.
- تعد تجربة الجزائر في التمويل الإسلامي ضرورية لمواكبة التطورات ونمو الصناعة المالية الإسلامية.
- من أسباب الازمة الاقتصادية من منظور إسلامي: هو (الربا، الإقراض بالربا)، (المشقة المالية... الخ).
- يقوم التمويل الإسلامي بعلاج الازمة في الجزائر عن طريق البنوك الإسلامية النشطة في الجزائر ومختلف الصيغ التي تتبناها.

التوصيات والاقتراحات:

- الاهتمام بالدراسات والأبحاث في مجال التمويل الإسلامي التي تعمل على توفير كل الإجراءات لتجنب ومنع وقوع الازمات الاقتصادية.
- قيام السلطات بدعم وتقديم وتسهيلات للتمويل الإسلامي عبر نوافذ كونه أثر بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري.
- التخلي عن التعامل بالفائدة.
- العمل على قيام مراكز بحثية تهتم وتشجع تجربة التمويل الإسلامي في الجزائر باعتبارها تجربة هامة للصناعة المالية الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-المصادر:

القرآن الكريم.

2-المراجع:

❖ المعاجم والقواميس:

1. ابن منظور، لسان العرب، ج2، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.
2. أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي، لسان العرب، دار المعارف، ط1، القاهرة

❖ الكتب:

3. أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006
4. إلياس عبد الله أبو الهيجاء، تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات
5. أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مديولي، القاهرة، 1990
6. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996
7. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة، إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
8. خالد بن راشد، الخاطر تحريات انهيار أسعار النفط والتوزيع الاقتصادي في دول المجلس التعاون، المركز العربي لدراسات للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 .
9. عبد الكريم أحمد غندور، صفيان محمد فغلوك، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع
10. غسان قايسم داود اللامي وخالد عبد الله إبراهيم العيساوي، إدارة الازمات الأسس والتطبيقات، ط1، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016
11. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، دار الحلزونية، الجزائر، ط1، 2007
12. محمد سعيد، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011

قائمة المصادر والمراجع

13. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2012
14. محمود صلاح الدين فهمي، زينب صالح الأشوح، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الكتب المصرية للتوزيع، 2010
15. مسدول فارس، التمويل الإسلامي من الفقه الى التمويل المعاصر، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007
16. النجار إبراهيم عبد العزيز، الازمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009
17. وهيبية الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002
18. يوسف احمد أبو فارة، إدارة الازمات، دار الشروق، الأردن، 2009
- ❖ **المجلات والملتقيات:**
19. براهيم فريد بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف
20. جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، معهد العلوم التجارية المركز الجامعي غليزان، 2017
21. حجيلة أسماء، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة، مجلة المؤشر لدراسات الاقتصاد، المجلد 1، العدد 03، جامعة تلمسان، 2017
22. حسين عبد المطلب الأسرج، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 21، 22 ماي 2012
23. زرمان محمد، غردي محمد، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2010 و 2020 .

قائمة المصادر والمراجع

24. زويير عياش، فاطمة فنازي، ضلال عباسي بدأت البنوك الإسلامية في تمويل الإقتصاد الجزائري، دراسة حالة بنك السلام، الملتقى الدولي الأول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال ورؤية إسلامية، جامعة العربي التبسي، تبسة يومي 12-13 نوفمبر 2019
25. سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد الإسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 0232، جامعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الاغواط، الجزائر
26. سعيد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 294، السعودية، 1997.
27. سليمان ناصر، التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة مخاطر وتقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، 2005
28. عامر هني، عادل زيتون، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية انهيار أسعار النفط وآثارها على التنمية المحلية في الجزائر 2014-2017، العدد 08، جامعة بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017.
29. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل
30. كلاش مريم فعاليات استخدام أسلوب التمويل غير التقليدي كآلية للتمويل الحديث والإصلاحات المتاحة له بالجزائر، مجلة الدراسات الأكاديمية المجلد 2 العدد 2، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس.
31. محمد عبد الحميد محمد قرقان، التمويل الإسلامي للشركات الصغيرة دراسة اهم مخاطر التمويل، الازمة العربية للعلاقات المالية المصرفية، كلية العلوم المالية المصرفية، قسم المصارف الإسلامية
32. هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الازمة المالية، مؤتمر حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، عمان، الأردن، جامعة العلوم الإسلامية، ديسمبر 2010

قائمة المصادر والمراجع

33. مصطفى بوحرامة، مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والرفاء للاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 08-07، 2008.

34. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2019-2020، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2020

35. تركي حسن حمش، تأثير تراجع أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد19، منظمة الاقتصاد العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2021

❖ الاطروحات والمذكرات:

36. خاطر سعديّة، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الازمة المالية 2008، رسالة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن احمد، وهران، الجزائر، 2015

37. سميرة عميش، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة الازمات دراسة حالة أزمات القطاع السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية فرع الاستراتيجيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2006/2005

38. سندس ریحان باهي، دراسة الواقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية-دراسة تجارب دولية رائدة الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، 2018

39. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011

40. صالح الدين طالبي، تحليل الأزمات العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر، رسالة ماجستير تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010

41. صبرينة دروشي، الازمة والاقتصادية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير نقود ومالية، قسم علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

42. عز الدين بوحبل، أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الازمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019
43. فطيمة لبلع، انعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة 2008 على صادرات النفط للدول العربية، رسالة دكتوراه اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017
44. ميمونة داودي، دراسة ازمة الكساد الكبير (1929-1933) والازمة (2007-2008)، رسالة ماجستير اقتصاد دولي، قسم العلوم التجارية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014

❖ المواقع الإلكترونية:

45. <https://www.albaraka.com> 15.03 سا 2022 جوان 03 اطلع عليه بتاريخ
46. <https://www.albaraka.com> 14.03 سا 2022 جوان 17 اطلع عليه بتاريخ
47. <https://ennaharonline.com> سا 14.07 2022 جوان 17 اطلع عليه بتاريخ
48. بشير مصطفى، البنوك الإسلامية تلائم عقيدة الجزائريين سيجعلها تتجح فيما فشبت فيه البنوك التقليدية، النهار تي في www.youtube.com/watch?v=9sCjNFdg-pg